



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالأعضاء

العدد السادس عشر السنة الثامنة والعشرون أوت (النصف الثاني) ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

بيت ابيض .. و .. دخان اسود

وعين السخط. وهو ما يبدو واضحا الآن في طبيعة ممارسات الادارة الامريكية في خضم معركة الانتخابات على الساحة الخارجية، وبخاصة ساحة الشرق الاوسط.

من المعروف انه ولاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، تم تشكيل لجنة رئاسية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في نهاية عهد الرئيس ريغان، لوضع أسس السياسة الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط، وقد ترأس هذه اللجنة من الحزب الجمهوري لورانس ايجلبيرجر، الذي يشغل الان منصب وزير الخارجية الامريكية بالوكالة.

ومن الحزب الديمقراطي كان الرئيس المشارك هو ولتر مونديل، المرشح الديمقراطي للرئاسة الامريكية ضد ريغان في انتخابات الدورة الثانية. وكان منق اللجنة التي ضمت ثلاثة وثلاثين عضوا من الحزبين، السيد مارتن انديك مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط. لقد لعب اللوبي الصهيوني الامريكي دورا اساسيا في خلق حالة تطابق للرؤية السياسية للحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، وهزيمة الاتحاد السوفياتي (قبل تفككه الى مجموعة الدول المستقلة). ولعبت الانتفاضة دورا هاما في التأثير على صياغة تقرير اللجنة، الذي صدر في ايلول سنة ١٩٨٨ تحت اسم (البناء من اجل السلام). وقد ظل هذا التقرير ولا يزال يعتبر دليل العمل للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط، وبخاصة بعد ان اصبح احد رئيسي اللجنة الرئاسية، لورانس ايجلبيرجر، المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه السياسة. اضافة الى ان اعضاء الفريق العامل معه الان البقية ص 22

■ يحتل البيت الابيض مكانة خاصة في هذه الايام، حيث تتجه نحوه انظار الشعب الامريكي بشكل خاص، والعالم بشكل عام. فالحملة الانتخابية الشرسية التي تسيطر على اجواء الولايات المتحدة، تلقي بظلالها القاتمة على العالم بأسره، بحكم ما للولايات المتحدة ومصالحها من امتدادات تغطي مساحة الكرة الارضية، وتتجاوزها الى عالم الفضاء، وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين ان السياسة الامريكية الخارجية، خاصة في منطقة الشرق الاوسط، لن يظلها تغيير اساسي بغض النظر عن من سيفوز في الانتخابات، الا انه من الملاحظ ان الاحداث في العالم تتسارع بشكل مافر، وتتأثر بشكل واضح بنتيجة استطلاعات الرأي العام الامريكي حول شعبية المرشحين، بوش وكلينتون.

من الملفت لنظر المراقبين والمتابعين لتفاصيل المعركة الانتخابية على الساحة الامريكية، انها اتخذت، على غير المعتاد، طابعا شخصيا بعيدا عن ابطس القواعد الاخلاقية وأسس المواقفات، التي ينبغي ان يتمتع بها رؤساء الدول، ناهيك عن رؤساء دولة عظمى، او بشكل واضح الدولة الاعظم. ان الخوض في الحياة الخاصة والانتهاكات وردها، والاشاعات وتضخيمها، والمس بالروابط العائلية، تكشف طبيعة المرحلة المهترئة، التي وصلت اليها الولايات المتحدة على المستويين الاخلاقي والاجتماعي. ويبدو ان الشعور الامريكي بالعظمة وبالثقافة، اوصلها الى حد عدم الاكتراث بالظهور غارية امام اتباعها وعبيدها في العالم. وخطورة هذا الانقسام الاخلاقي، يكمن في تطبيقه على المجالات السياسية والعسكرية. وتكريس سياسة الازدواجية والكيل بمكاييل، تحكمها حالة عين الرضى

النهوض الذاتي للحركة المستلزمات المالية

- الحلقة الرابعة -

■ يتمتع البعد المالي في أية فعالية أو نشاط بدوره الخاص وأهميته الخاصة. وما من شك أنه لا يمكن لأي عمل تنظيمي سياسي واسع النطاق أن يقوم بدون المقومات المالية. ومبدأ المقومات المالية الأساسي في الحالة النضالية هو أعلى المجهودات وأقل الامكانيات. أي أن يكون الأساس هو العطاء النضالي الانساني الذي يعتمد على عوامل الحوافز والارادات.

وبالتأكيد إلى جانب هذا الأساس الصلب لا يمكن حتى في أكثر الأحوال النضالية عقائدية تجريد الأمر من عنصر المقومات المالية. وعليه فإن المقومات المالية هي عامل مطلوب وضروري وواجب ولكن ضمن المبدأ النضالي ذاته، أعلى المجهودات وأقل الامكانيات، وبالتالي الاعتماد على العطاء النابع من الحوافز النضالية للأعضاء وللجماهير بصورة أساسية، أو على الأقل وفي كل الأحوال بدون ركنه جانبا أو الاستغناء عنه أو تهميشه وجعله ثانويا.

إن ركنه جانبا يعني الاستعاضة عنه بالعنصر الآخر أو بالجانب الآخر وهو الجانب المالي، وهذا الأمر يؤدي إلى أن تصبح أمور الثورة أو التنظيم السياسي المعني تسير بالاعتماد على الامكانيات المالية بحيث يتوكل الأعضاء، أو تأتي البنية التنظيمية خالية من روح العطاء،

بل وربما مشبعة بروح الأخذ. وهو العامل الذي يفقد العمل النضالي روحه، وذلك البعد من القوة والضمانة في العمق التربوي التنظيمي والجماهيري.

وكل حركة سياسية أو تنظيم سياسي معرض في حالة التراخي أو خطأ المنهج، لأن يصاب بهذه الحالة من روح الأخذ بدلا من روح العطاء، بل ولعمل خطأ المنهج القيادي، يمكن أن يؤدي إلى حالات من التسبب المالي في بعض الحركات أو التنظيمات، حيث ينمو الفساد والأشياء غير المشروع، وتنمو حالات السرقة بصورة من الصور، وربما يصبح بعض الأعضاء ذوي دراية بكيفية الحصول على الأموال بدلا من صرفها على العمل، وبدلا من أداء المهمات والقيام بالانجازات النضالية، وهكذا تتبدد امكانيات نضالية يمكن أن تكون كبيرة وذات امكانيات تراكمية مؤثرة، وتتبدد الامكانيات المالية في غير مكانها وغير احياتها.

ومن البديهي أنه لا يوجد تنظيم سياسي في حالة التراخي المالي أو خطأ المنهج القيادي معصوم عن الوصول إلى مثل هذه الحالة.

بل ولابد لنا أن نواجه حقيقة أن حركتنا صادفت بعض السلبات في الممارسة في هذا المضممار، وهي سلبات مؤثرة إلى درجة لا يمكن انجاز أي نهوض ذاتي في الحركة بدون الوقوف حيالها وقفة علاج حقيقي.

الأساسي الذي يؤديه كمتطلبات لأداء المهمات وانجاز الخطط.

وكل ذلك يحتم علينا وقفة المواجهة لاعادة ترتيب الذات واعادة صياغة البنية والعمل، بحيث نواجه المرحلة المقبلة التي هي من طبيعة أخرى وذات ظروف جديدة وذات قاعدة - أخرى أيضا - للتفكير.

ومن زاوية ثانية ينبغي علينا أن نعمل ضمن مبدأ الاعتماد على الذات وتنمية الموارد المالية للحركة بالطاقة التنظيمية لها، فلا يكفي أن نعيد النظر بمنهج الصرف بل ينبغي أن نعيد النظر بمنهج الواردات، بشكل يؤدي إلى استنهاض الامكانيات الذاتية والاستخدام الأقصى للقدرة الذاتية للعمل التنظيمي على تحقيق الارادات.

يجب أن يعوض العامل الذاتي بعض نواقص العامل الموضوعي، ففني الظروف التي يتراجع فيها العامل الموضوعي يصبح أي تنظيم سياسي أمام أحد خيارين: إما أن يتراجع بنسبة تراجع العامل الموضوعي، أو أن يقوم الذاتي بالمعاوضة عن النقص الموضوعي. ومما لا شك فيه أن هذا هو خيارنا. المهم أن تقوم الاطر المركزية بوضع الخطة لكل ذلك وفقا لقاعدة ومعياري موضوعي وعادل ترسيه وتعتمده.

اذن بمواجهة المستلزمات الفكرية السياسية للنهوض الذاتي الحركة والمستلزمات التنظيمية والسلوكية والمالية، تتمكن حركتنا من وضع الاجابات والحلول للمتطلبات التي استدعتها الظروف الجديدة والمرحلة الجديدة.

علينا أن نقبل التطور بل وإن نصنعه أو نساعده بكل ما يعنيه ذلك، لأن التطور الذي يولد ولادة طبيعية وعلى أساس النظام وفي اطار الوحدة، هو الذي يستطيع أن يحمل الماضي والمستقبل معا. وبدون هذا التطور فإن المرحلة ستفرض مقتضياتها وتجعل مقومات الماضي للماضي وحده.

إننا نتطلع إلى حركة يستمر عطاؤها ويستمر دورها عبر الأجيال وعبر المراحل والحقب، لكي تؤدي دورها التاريخي. فثمة فارق بين أن تعيش الحركة لمرحلة من المراحل، قد تصل فيها إلى انجاز مرحلي، وبين أن تعيش للأهداف التي تتحقق عبر المراحل ■

ويغض النظر عن التشخيص وعن المظاهر والظواهر، التي انبعثت عن حالة السلبات تلك، فإن أمر النهوض الذاتي الحركي يقتضي أمرين:

الأول: وهو مواجهة سلبات الممارسة والمنهج في المجال المالي مواجهة واضحة وصريحة وحقيقية وبلا خوف أو تردد، واتخاذ قاعدة لهذه المواجهة، بحيث يتم وضع المعايير لتتطبق على كائن من كان، ويتحقق بعد الموضوعية والعدالة في آن واحد. فالاصلاح لا يجوز أن يأتي كيديا أو محاييا، والعدالة يجب أن تكون للجميع، ووحدة المعايير هي العدالة بحيث تأخذ كل العوامل والظروف والابعاد حقا.

والثاني: وهو مواجهة مستحققات المرحلة المقبلة، ذلك أننا على أبواب مرحلة قد يختلف فيها كل شيء، وفي كل الظروف سيختلف فيها الكثير. وهنا لابد من أمرين، أولهما وهو مواجهة الوضعية الفردية والمتطلبات الخاصة للأعضاء، والذين يجب مواجهة وضعيتهم. وثانيهما هو صياغة الحياة التنظيمية والمهمات صياغة جديدة، تستلهم المبدأ الأساسي، وهو أعلى المجهودات في مقابل أقل الامكانيات.

علينا أن نبدأ بشكل ناجح بالاعداد لمواجهة احتمالات المرحلة المقبلة على كل المستويات، لكي لا نجد أنفسنا أمام مستحققات تأخرنا كثيرا في حساباتها وبالتالي نجد أنفسنا أمام سلبياتها.

ويجب أن تكون الاولوية للفرض الأساسي في مواجهة مستحققات المرحلة المقبلة، وهو بقاء الحركة واستمرارها وقدرتها على العمل في الظروف الجديدة، وترتيب اولويات الاهتمام ترتيبا جديدا ومناسبا.

يجب أن ندرك أننا لا نواجه تغييرا، يعبر عن حالة من حالات البحث عن البعد الفردي للمسألة. إنما في الحقيقة نواجه مسألة نهوض ذاتي، ومسألة تحقيق الذات، من أجل الاستمرار في الدور الوطني العظيم لحركتنا.

فللبعد المالي أثره على النواحي المتعددة وأولها منهج العلاقات الداخلية وطبيعة الالتزام ونوعيته ومدى احترام الاطر والقواعد والاصول التنظيمية. كذلك فإن لهذا البعد آثاره السلوكية والجماهيرية إضافة إلى الدور

موضوعات من الانتفاضة
- ٢٢ -

المطاردون بين المواجهة والحسابات

الانتفاضة، وقللت كثيرا من اجراءات الامن التي تفرض ذاتها التزاما عليهم حيث صارت العلاقة بين الانتفاضة في المدن والقرى والمخيمات، وبين المطاردين في الجبال متصلة ويومية، وتجاوزت مرحلة الحذر المطلق التي كانت سائدة قبل مرحلة الانتفاضة. ان الظروف الجديدة تتطلب اولا مراجعة جادة في هذا المجال، وفي العودة المدققة الى اجراءات الحذر واجراءات الامن المشددة في حركة الاخوة المطاردين سواء في الجبال، او في تلك الحركة والصلة مع المدينة او القرية، بحيث لا بد ان تعود للضبط الشديد، وللدراسة الجادة التي تؤمن حماية الافراد الى اقصى حد ممكن. ان النزول للمدينة لا بد ان يكون للضرورة القصوى ولمن تحدده قيادة المطاردين، بعد ان تدرس واقع وظروف المكان الذي سيذهب له المطاردين. على ان لا تتعدى الفترة الزمنية للبقاء في مكان واحد بزهة محدودة من الزمن، لا تستطيع خلالها قوات العدو ان تحدث المفاجأة بالحضور. ان هاجس الامن الشخصي والجماعي ليس ترفا في هذه الحالة، بل انه المدخل الصحيح للسلامة الذاتية والجماعية.

اما دور التنظيم في التعامل مع هذه المسألة، فلا بد من عودة الى دوره الاساسي والقديم، اي ان يقوم بتأمين كل احتياجات الاخوة المطاردين، حتى لا يتركهم يبحثون بانفسهم عن حاجياتهم وبذلك يعرضون انفسهم للمخاطرة، ان التنظيم اذا لم يفعل ذلك فانه يتخلى عن دوره كادارة واعية ونايبة لعملية النضال باوجهها المختلفة. والتنظيم من جهة اخرى معنى بتقديم صورة الوضع الأمني كما هي بالواقع لقيادة المطاردين، ليحددوا بناء على تلك الصورة امكانية ذهابهم لهذه المنطقة او تلك، او حتى مهاجمة هذه النقطة او تلك. ان هذه المسألة في منتهى الامة ولا تحتل اي خلاف عليها، لان اي خلل يصيب الاخوة المطاردين من خلال استطاعة العدو ضربهم او اعتقالهم، انما يؤثر على صورة الأداء الكلي للتنظيم الذي ينتمي له المطاردون. كما ان التنظيم وقيادة المطاردين معنيان معا، بكيفية تأمين طرق الامداد الاداري من والى الامكنة المحددة، وكذلك

منذ فترة وقضية المطاردين تطفو على سطح الاحداث اليومية في الارض وذلك لعدة اسباب اساسية، اولها ان ادارة اسحاق رابين ادارة مهووسة بالمسألة الأمنية، حتى تكاد تصبح الاساس الفكري والنظري، الذي تنطلق منه حكومته للنظر الى كافة القضايا الاخرى، ومهما كانت درجة اهميتها. والثاني انه في السياق السياسي العام خلال مرحلة المفاوضات الثنائية، يرى الاخوة المطاردون ان الظرف ملائم أكثر من أي وقت مضى لمزيد من العمل الفاعل، وبما يدعم مواقع المفاوضات الفلسطينية على مائدة التفاوض، كما يرون ان هذه فترة ملائمة ايضا لطرح قضيتهم (التي نتجت عن العنف والارهاب الاسرائيلي) على اذهان القوى المتفاوضة. وثمة عامل ثالث أدى لاحتلال هذه القضية موقعها الجديد، وتتمثل في المناخ العام الذي ساد صفوف الانتفاضة في الفترة الاخيرة من حيث عودة الاشكال العادية للحياة اليومية الى اكثر من مجال اجتماعي وحياتي، وهو ما يمكن ان نطلق عليه (الانتفاضة في مرحلة التفاوض السياسي)، التي أدت ايضا الى أشكال جديدة من العمل تتغير الى حد ما تلك الاشكال التي سادت في السنوات السابقة، وهو ما يجعل من نقاط التركيز الأمني لقوات الاحتلال على موضوع المطاردين، باعتبارها احد الاشكال العنيفة للعمل الانتفاضي.

اذا كانت الظروف الموضوعية تتحكم بها المعطيات السابقة اعلاه للاخوة المطاردين، فان البحث عن آفاق جديدة للعمل في ظل هذه الظروف يبقى الاتجاه المركزي للاخوة في التنظيم عموما وللأخوة المطاردين على وجه التحديد. ان الميل نحو التطبيع في الحياة اليومية للانتفاضة في بعض المجالات، يفرض من جهة أخرى، على المطاردين، شكلا جديدا من الحركة يغير الى حد بعيد تلك الاشكال التي كانت سائدة وقت كانت الانتفاضة فيه عامة ومتدفقة في شوارع ومدن وازقة كل مكان من الارض المحتلة، فتلك مرحلة كانت فيها حركة الجماهير في موقع الهجوم، استتبع معها وجودا مباشرا وحيويا للاخوة المطاردين او لبعضهم في صفوف

ما يتعلق بالامور الادارية الاخرى. ويمكن القول هنا ان دور التنظيم حاسم في هذه النقطة الى حد كبير، بما يوفره من جهد، وما يؤمنه من معلومات، وبما يؤدي الى اداء جماعي ناجح ومؤثر.

ان ما جرى في الاسبوع الماضي، من دعوة وجهتها القيادة الوطنية الموحدة، للاضراب تضامنا ودعما للاخوة المطاردين، تدلل على تلك الصلة الوثيقة للعلاقة الجماعية التي تربط بين الاداءات المختلفة للعمل النضالي الواحد، كما تدل على ذلك العمق في التفكير، الذي يذهب الى ضرورة تأمين الحماية الجماهيرية الواسعة للاخوة المطاردين في مواجهة اهراب قوات الاحتلال... ومن المفيد الاشارة اليه، ان الظروف القادمة ستستتبع عمقا أكبر في تلك الرابطة الضرورية بين وضع الاخوة المطاردين (سلبا وإيجابا)، وبين الحركة الجماهيرية الواسعة، طالما ان الهاجس الأمني سيكون محور عمل الحكومة الرابينية في المرحلة القادمة، وحتى الوصول الى اتفاق مع الجانب الفلسطيني المتفاوض في عملية السلام.

وهو ما يضيف كثيرا الى قيمة الرباط الجماهيري، بحيث لا يجعل حركة المطاردين حركة معزولة عن المناخ الجماهيري العام في الاراضي المحتلة، وبما يفرض طرح قضيتهم على طاولة المفاوضات، والوصول الى اجراءات عملية تمنع لجوء "اسرائيل" الارهاب والعنف ضد المطاردين، او تؤدي الى التخفيف منه على اسوء الشروط.

اذن فان قولنا في بداية هذه الموضوعية (المطاردون بين المواجهة والحسابات)، فانها تعني ضرورة التنبيه الشديد للاخوة المطاردين للظروف الجديدة التي يمر بها مجموع العمل الوطني الفلسطيني، في مرحلة المفاوضات السلمية الجارية حاليا، وكذلك المناخ العام على المستوى الجماهيري، الذي يعود شيئا فشيئا الى المناخ العادي وتطبيع العلاقات اليومية فلسطينيا، وكذلك معرفة الهاجس الأمني لقوات الاحتلال في ظل مرحلة رابين الذي يريد ان يقدم راس الانتفاضة لتكون ورقته الاقوى على طاولة المفاوضات.. ان هذه الوقائع تفرض من جانب آخر على المطاردين بحثا أكثر دقة في مواقع أقدامهم.. وتتطلب أكثر من أي وقت مضى، عيونا مفتوحة ومنتهية على كل ما يحيط بها لتفويت الفرصة على قوات العدو، وللعمل في الاتجاه الصحيح الذي يخدم النضال الفلسطيني العام، ويقوى من الاوراق الفلسطينية على مائدة التفاوض.. ان اليقظة والتنبيه والاستعداد والتحوط

بالاستمرار بالحيطة والحذر، والاصرار في نفس الوقت على دعم النضال الوطني العام بشكل المدخل الملأئم لمواقف صحيحة من جهة، ويفوت الفرصة على قوة الاحتلال من جهة أخرى، لان ايماننا جميعا يظل يقيننا، بان الانتفاضة لا بد ان تتواصل حتى يتم الاتفاق على كل شيء. وهو ما عبر عنه الاخ الرئيس ابو عمار في مقابلاته الصحفية مع صحيفة (اخبار الخليج) البحرينية حيث قال: (الانتفاضة مستمرة، لانها قرار الشعب الفلسطيني وخياره في الوجود والمواجهة، مثلما سنستمر نحن في مباحثات السلام، لانها الوجه الآخر للحق الفلسطيني في الوجود، ولن تؤثر هذه المباحثات بأي شكل على الانتفاضة).

حوارات مسؤولة:

ثمة حوارات معمقة ومسؤولة تدور بين الكادر، حول التسوية ومسارها، وحول تفاصيل كثيرة تهم هذا الجانب أو ذاك من تفاصيل عملية السلام، والمهم ان هذه الحوارات لا تغفل حتى وهي تفوص في التفاصيل، عن قراءة الراهن الدولي والاقليمي الذي أدت تفاعلاته الاقليمية والدولية لهذه المعطيات القائمة. كما لا يغفل بعض النابيهين من المحاورين على التنبيه، على ضرورة ان تقر ضرورة الحاضر أو التزامه بعيون المستقبل. على اساس المعطيات التي تملأ حقائق الراهن الدولي، والتي يبدو أن مسارها في غير اتجاهات الرغبة الامريكية وأقوالها حول النظام الدولي الجديد الأحادي الجانب. ومن ثم يبني اصحاب هذا الاتجاه ملاحظاتهم ضمن المعطيات التالية:

(١) ان قراءة الحاضر والالتزام بنتائج اللحظة كما يقول بها، المنتصرون في حرب الخليج (الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الانظمة العربية)، انما هي قراءة استباقية وتأسيس على حقائق غير مكتملة، او مساندة لاتجاهات الحياة محليا ودوليا، لأن المستقبل لن يظل أسيرا لنتائج تلك المرحلة، والواقع يضيغ بأمثلة كثيرة على خروج أو (اخراج) اعضاء كثر من نادي عاصفة الصحراء الى خارج تلك الحلبة أو الميزان. وهذا يعني تأسيسا (بنظرة أو بأخرى) على قاعدة مغايرة لتلك التي كانت لخطة عاصفة الصحراء، ونحو شيء آخر وجديد..

(٢) ان دعاوي النظام الدولي الجديد، تكاد لا تصبغ حقيقة، الا عند نظامنا العربي، بينما نرى أن حركة الحياة والقوى العالمية حملت وتحمل اشارات لنظام فيه الصراع (الشديد) أكثر من التوافق أو (التسليم)

بمقولة النظام الدولي الجديد بالرؤية الأمريكية.. وتكفي نظرة مدققة على اليابان ودول جنوب شرق آسيا بنموذجها الأربعة والتمور الصاعدة وما طرح في قمة الآسيان، والنظرة الأخرى حول أوروبا، خصوصا الإجراءات والتعليمات الفرنسية والألمانية ومعها الموقف الأوروبي لالغاء الحوافز المقررة على السلع الزراعية الأوروبية.

(٣) ان أي قوة تسعى لان تكون القائدة أو (السوبر) في أي نظام دولي مزعم، تفرض الضرورة العالمية عليها، ان تكون متمتعة بمعايير كثيرة على رأسها، قوة اقتصاد كبير نام ومتطور (أصبحت الولايات المتحدة بعيدا عن هذا بدلالات كثر)، ورؤيا فكرية وحضارية وثقافية انسانية شفافة وعميقة (والولايات المتحدة تمثل نموذجا مضادا لكل هذا الابعاد بما رسخته من سلوكيات احتلالية تعتمد القوة والقهر في لحظات تفوقها السابق). فالأقتصاد القوي والفكرة الانسانية المشعة والحفاطة للانظار غير موجودين في المشروع الأمريكي للنظام الدولي الجديد، فكيف به يتقدم وعجلاته الاساسية مثقوبة و (مخرقة).

المهم ان محاورى هذا الرأي يرون ان الانسياق وراء ضرورات اللحظة، يحجب وسيحجب كثيرا من معادلات المرحلة القادمة، وهي على رآبهم صاحبة التمييز الأوسع بين ما هو صحيح أو غير صحيح في التجارات (البعض) منا بناء على ضرورات، هي بالضرورة وعلى أي صورة من الصور، ليست محصلة الواقع الحقيقي ولا المعادلات الحقيقية. ولذلك فانهم يضعون كثيرا من الاسئلة حول جدل الراهن وحول مساحات يمكن ان تستثمر ايجابيا طالما أبعد عن الذهن التشويش المتعمد حول الصورة غير الحقيقية للمعادلات القائمة والتي تفرض علينا الدخول الى تسوية في ظل ميزان قوى مائل بقوة لصالح القوى الأمريكية والإسرائيلية.

ولا يغوت أصحاب هذا الرأي.. القول.. بأنهم ليسوا ضد عملية التفاوض، ولكنهم ضد الأرضية التي تنطلق منها في حسابات ميزان القوى، ولا يخفون آراءهم، بأنه يمكن بروية وحسابات أخرى وعمل على مدى السنوات الأخرى (في ظل تداعي المتغيرات الكونية) ان تقود الى عملية أخرى من التسوية ولكن في شروط جديدة واعتدال في ميزان القوى، مستتبته انكشاف لا منطق النظام الدولي الجديد، ذي المردود الرئيسي على الكيان الصهيوني، وانكشاف أمر دوره حتى بالنسبة للمستقبل. أما أصحاب الرؤى الأخرى، فيرون، ان اللحظة قائمة والأمريكان والصهاينة انتصروا نصرا ساحقا في موضوعتي

النظام الدولي القديم (النموذج السوفياتي وكنتة السابقة) وفي حرب الخليج، التي أثبتت ان امريكا هي الأمر النامي، والتي تريد الآن، اثبات ان لها معيار واحد في النظر الى القضايا الدولية وعلاجها، ويرون انها جادة في خلق نظام اقليمي جديد، انطلاقا من التسوية المطروحة للصراع العربي الصهيوني، (وهنا تحدث الاختلافات بين محاورى هذا الاتجاه، في تحديد المقدار أو الكم. الذي يراود الذهاب له) وان كان أغلبهم يرون ان العصر الأمريكي حقيقة، ولأنه كذلك، فمقاسمة حليفه الاستراتيجي ولو بمنظاره بعض (حقوقنا) يعتبر مكسبا كبيرا، ويضيف بعض النابيين من هذا الاتجاه، ان بالامكان ان يؤسس عليه تفصيلا اذا اختلت الموازين الدولية أو الإقليمية. ويقول بعضهم ربما في مجال التأثير أو نفاذ الصبر (وهل يمكننا ان نحصل أفضل مما هو مطروح). ويضيف البعض الآخر بنزق (كل شيء انتهى علينا ان نقبل اليد المحدودة لنا؟) ولو بالفتات.

وشمة رؤية ترى في الذي يجري، انه اغتنام للفرصة المتاحة، كأمر لابد منه، لانه لا بديل آخر، ولأنه، وهو الأساس في وجهة نظرها، حيث ترى أن مشاركة العقل (الفلسطيني والامكانيات اليهودية يدا بيد يمكن ان تبتدع المعجزات في المنطقة، وبما سيترك آثارا مادية عظمى على الواقع الفلسطيني يغطي كثيرا حجم العذابات التي تعرض لها في نصف القرن الماضي، ويقولون، لنترك السلام يخمر وطننا، فانه وحده الكفيل بهدم كثير من الديناميكيات التي كتمت وتكتم الانفس في منطقة الشرق الأوسط. فالسلام يظل المدخل، لمعطيات جديدة وحقائق جديدة، كلها خير وتطور أكيد!! (ونحن لا نعرف من أين يأتون بكل التاكيد احتراماً للمنطق العلمي) على حقائق هي بعلم المستقبل ولا نقول بعلم الغيب.

كل تلك الآراء قيلت، ولها انصار في هذا المجال أو ذاك، ولكن الكل يجمع على حقيقة لها ثقل حاسم في التوجهات كلها، وهي حقيقة التهاوي في الوضع العربي، بل ان تعبیر الزمن العربي الردي، يكاد لا يكفي توصيفا لحالة التراجع والتناثر التي تضرب في كل الوضع العربي، ولذلك فان الاقطار الصغرى في الوطن العربي تبدو متأثرة اشد التأثير من وراء هذا الواقع العربي البائس، وخصوصا تلك البلدان التي تتأثر تأثرا واسعا بمعطيات الميزان القومي العام، مثل فلسطين ولبنان على وجه الخصوص.. ومن جهة أخرى، فان الامور

الأولى.. الحقها عشية الجولة السادسة من المفاوضات الثانية باطلاق سراح ٨٠٠ معتقل فلسطيني ممن انهوا ثلثي محكومياتهم ولم يرتكبوا اعمال قتل. وازداد بعد جدل الجسر وعودة الوفد الفلسطيني الى القدس مرة أخرى بان منح اعضاء الوفد المفاوضات بطاقات خاصة مكتوب عليها "شخصيات هامة ومرموقة" تتيح لهم حرية الحركة والتنقل في جميع انحاء الضفة والقطاع حتى في اوقات حظر التجول، كذلك يستطيعون الحركة والسفر دون قيد وبحرية مطلقة. وازدادت سلطات الاحتلال الى ذلك ايضا، فتح بعض الطرقات في المخيمات والقرى، والتي مضت بضع سنوات على اغلاقها.. وفي اللحظة الأخيرة، سرب العدو معلومات تقول بأنه، قد يقوم بالغاء لبعض مراقباته العسكرية في الأراضي المحتلة، مما حمل بعض المحللين على القول، بأنه اجراء قد يؤدي الى التخفيف من الوجود العسكري في الأراضي المطروحة للحل حسب مقولة الحكم.

ان هذه الاجراءات، وغيرها من تلك التي ستلجأ لها سلطات الاحتلال في الفترة القادمة، وهي وان كانت في ظاهرها قد تتيح للمراقب الخارجي، ان يرى الفوارق في التعامل بين حقبة شامير وحقبة رابين، الا ان كل هذه الاجراءات من منظار عملي ليست سوى كليشيات براءة قد تخدع، ولكنها لم تمس جوهر الوجود الاحتلالي لقوات الجيش الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، وهي تجيء ايضا في اللحظة التي تمارس قواته السرية قمعاً مبالغاً ضد ابطال الانتفاضة، ولا تتورع عن اطلاق النار في أي حالة من الحالات.. ثم في الوقت الذي اطلق العدو فيه ٨٠٠ معتقل تقوم اجهزة المخابرات الاسرائيلية باعتقال اعداد مماثلة، ناهيك ان الرقم المطلق (٨٠٠ معتقل) لا يساوي شيئا من الارقام الكبيرة جدا لآلاف المعتقلين الفلسطينيين..

ان المزاوغات السالفة، تتيح لكل قوى الجماهير والانتفاضة، ان ترى بوضوح اين تقف، وان اللحظة الراهنة الأكثر تناسبا للعمل الفاعل والمطالبة بان تكون الاجراءات المتخذة اجراءات حقيقية تمس جوهر الاحتلال وضرورة دحره، لاقامة الحكم الذاتي المستقل لا الحكم الذاتي المطروح بالشروط الاسرائيلية، او ذاك الاقل مما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، ان فاعلية الحركة الجماهيرية في هذه الظروف التي تسير فيها المحادثات في واشنطن، تفيد كل الاهداف وتعززها واولها تحويل الاجراءات الشكلية للاحتلال الى اجراءات جوهرية وعملية تمس وجود الاحتلال ذاته ■

الكلية في المنطقة اتخذت مسارها، لحظة قبولها لعملية التفاوض ان تبدأ، مما يطرح مهمة اساسية الان وعلى كل القوى السياسية المختلفة، وهي ان تعمل كل من موقعها بما يؤيد المفاوضات العربي والفلسطيني، وان تجعله يحسب انتماءه الى قوة صلبة في بلاده، تجعله قادرا على التمسك بالثوابت ومدافعا ومناقضا لكل الابتزازات السياسية وغير السياسية التي سيحاول ان يبتزها المفاوضات الصهيوني وحليفه الأمريكي.

واذا طرحنا مثال الموقفين المتعارضين من العملية الانتخابية، سلطات الاحتلال تريد عملية انتخاب لمجلس اداري منزوع الصفة التمثيلية والتشريعية، بينما منظمة التحرير ترى ان الانتخاب لا بد له ان يكون انتخابا تمثيلا تشريعي، ولا يخفي الفارق النوعي بين المطلبين المطروحين وما يرميان له. وبالتالي نرى ان القوى الوطنية على تنوعها والقوى الاسلامية بتياراتها مطالبة، بدعم لا بد منه للانق الوطني الذي يدعوا له المفاوضات الفلسطينية، من موقع الحرص على الراهن وتطوير المعطيات بما يؤمن المتطلبات الوطنية ولو بحدها الأدنى.

اما الجوانب الأخرى العملية المطلوبة، فهي الابتعاد عن التشاحن بين الصفوف، وابدالها بالمحبة والتعاون المشترك والتفكير بعقول مفتوحة بالمستقبل وشكله لتعزيز اي مكتسب وتعزيز مقدرة المناورة الذاتية لافشال اي مواقف تأمرية وثقافية لقوات الاحتلال.

اجراءات العدو التخفيفية.. لا تكفي ٩٠٠٠

من المهم التذكير بالطبيعة المزاوغة للحكومة الاسرائيلية في عهد اسحق رابين، التي تجيد اللعب على الكلمات ذات التأثير العميق على فكر الخارج وخصوصا الغرب الأمريكي، وهي اللغة التي استطاع بها حزب العمل ان يقيم عديدا من الصلات مع القوى المتناقضة في الغرب، في المراحل السابقة، فهو اشتراكي مع الاشتراكية الأوروبية، وهو ديمقراطي وجمهوري مع القوى السياسية الأميركية، وحتى استطاع بتلك اللغة ان يتغلغل داخل القوى والانظمة في افريقيا وبعض دول اسيا.. وقد امتد هذا الامتداد في الوقت الذي قامت حكومة العمل بحرب عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

لجأت سلطات الاحتلال في الايام السابقة على عقد جلسات المفاوضات الأخيرة في واشنطن (١٩٩٢/٨/٢٤) الى اتخاذ بعض الاجراءات التخفيفية في الأراضي المحتلة، بادئا في التفريق بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي، لاغيا الثانية ومثبتا

لا دخان إلا الأسود من البيت الأبيض

■ ان تصرفات الادارة الامريكية اثبتت في الماضي ولا تزال تثبت حتى الان وسوف تثبت في المستقبل، انه لا مصداقية في تعاملها مع الآخرين، مهما كان حجم هذا التعامل وامميته او خطورته ليس على بلد معين او منطقة معينة بل على الكرة الارضية.

ففي هذا الظرف بالذات وقبل انتخابات الرئاسة فان السمعة الاساسية التي تميز السياسة الامريكية هي عدم المصداقية، وان مقياس التعامل مع الاحداث يحدد وفقا للمصلحة الامريكية فقط، ووفقا لمصلحة الحملة الانتخابية التي يقودها الرئيس بوش كي يتمكن من العودة الى البيت الابيض.

من خلال عملية سرية سريعة للاحداث في العالم نستطيع، وبكل وضوح، ان نقف على عدم مصداقية الولايات المتحدة، وعلى انحيازها التام لاسباب عرقية او دينية او اقتصادية، واكبر مثال على هذا ما يحدث الان في البوسنة والهرسك، فالرئيس جورج بوش يرفض التدخل عسكريا ضد الصرب ويحاول عرقلة اي تدخل فاعل لوقف المجازر هناك، رغم بشاعة ما يجري في هذه الدولة الاسلامية، التي لا يرغب بوش وادارته ومعظم دول الغرب في رؤيتها دولة مستقلة في محيط اوروبي يعتنق المسيحية، اضافة الى هذا فان هذه الدولة لا تملك النفط او المعادن التي يمكن للولايات المتحدة استغلالها، والا لما كانت لتتردد لحظة في التدخل العسكري كما فعلت في حالات سابقة، ففي البوسنة والهرسك يذبح الاطفال والنساء، وتكتفي الادارة الامريكية بطائرات الاعانة والاذنية تاركة المجال للصرب والكروات اقتسام هذه الجمهورية، معتمدة على الامم المتحدة ومجلس الامن الذي لم يسبق ان حل قضية واحدة في

هذا العالم في غير صالح الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الاوروبية، وفي نفس الوقت يستمر بوش في قتل اطفال العراق من جراء استمرار الحظر، ويهدد بضربة عسكرية اخرى ويستقدم الطائرات والاساطيل الحربية لتطبيق حظر الطيران فوق اجزاء من الاراضي العراقية بحجة حماية سكان الاهوار في الجنوب والاكرد في الشمال، ان السبب واضح في الحالتين، ففي حالة البوسنة والهرسك، فهي دولة اسلامية يجب ان لا تقوم، وفي حالة العراق فهو دولة عربية اسلامية يجب ان تدمر لانها لم تخضع للسياسة الامريكية ولانها امتلكت القليل من مبادىء التقنية والقوة.

اما في حالة القضية الفلسطينية فان بوش وكل المسؤولين في ادارته يعلمون ما يمارسه جيش الكيان الصهيوني المحتل من بشاعة ضد الاطفال الذين يقتلون برصاص امريكي ويخنفون بغازات سامة امريكية، ويعلمون كيف تهشم الاطراف ويقتل الوطنيون في السجون ويعذب الشباب وتصادر الارض وتهدم البيوت، ويطبق نظام حظر التجول الذي يحرم السكان من الماء والدواء والغذاء، ورغم هذا تطالب الادارة الامريكية الشعب الفلسطيني بالاعتدال والتوقف عن النضال، وبالمقابل تستمر ادارة بوش في مد "اسرائيل" باحدث انواع الطائرات والاسلحة، ولا تطرح موضوع الاسلحة الذرية الصهيونية على اي محفل لتدميرها كما فعلت الادارة الامريكية ومجلس امنها الدولي مع العراق.

ان سياسة عدم المصداقية واضحة تماما في السياسة الامريكية بدءا بمؤتمر البئية الذي عقد في البرازيل ومروا بالصومال واذربيجان، وهذا المبدأ ينتج للرئيس بوش وادارته المس بالجمهورية العظمى وفرض

الحظر عليها والتهديد بالتدخل العسكري ضدها، ومناصرة ارمينيا واستقدام المزيد من المهاجرين اليهود لاحتلال المزيد من الاراضي الفلسطينية وتشريد البقية الباقية من الشعب الفلسطيني.

لكن المثال الابرز لعدم مصداقية الولايات المتحدة الامريكية راعية مفاوضات السلام، يتمثل في انها لا تطبق كتاب الضمانات الذي ارسل للجانب الفلسطيني، والذي ينص على ان الولايات المتحدة ستضمن عملية نقل الصلاحيات بصورة منتظمة الى الجانب الفلسطيني بعد انسحاب جيش الاحتلال الصهيوني، ولكنها تطبق وعلى ارض الواقع التزامها تجاه حكومة رابين، وتعد بانها لن تمكن الفلسطينيين من الحصول على حكم ذاتي كامل، بل سيكون حكما ذاتيا للسكان فقط وليس للارض، ومعنى هذا منح الفلسطينيين ادارة بلديات ليس اكثر، وهذا يتفق وتصريحات رئيس حكومة الكيان الصهيوني رابين عندما يعلن تمسكه باتفاقيات كامب دايفيد، فرابين والادارة الامريكية لا يقصدان نص الاتفاقية فقط بل وتفسير حكومة بيغن لها، خاصة ما يتعلق بصلاحيات الحكم الذاتي، وهي نفس الصلاحيات التي منحت للادارة المدنية.

ان الحكم الذاتي الذي يوافق عليه رابين هو توزيع للصلاحيات، على ان تبقى في يد السلطات العسكرية الصهيونية الصلاحيات العسكرية الامنية، وهذا يعني كما يفهمه رابين وبوش ويكر ان هذه السلطات لها قوة استصدار صلاحيات استثنائية لسن تشريعات، لها قوة فعل القانون، بينما اعطيت الادارة المدنية او الحكم الذاتي في حال قيامه صلاحيات تشريع هامشية فقط، اي ادخال تعديلات واستصدار أنظمة طيفا لاوامر وتشريعات الحكم العسكري الذي يتمثل في السلطات الصهيونية القيمة على الصلاحيات العسكرية الامنية. وبكلمات ادق فان الحكم الذاتي، ان قام، فانه لا يتعدى كونه احد اجهزة الحكم العسكري الصهيوني.. وهذا امر تدركه ادارة بوش راعية المفاوضات وتدركه حكومة رابين تماما.

اما الاستيطان فان رابين واضح تماما في هذه النقطة، انه يعلن عن تجميد خمس مستوطنات تتمثل في خمسة الاف وحدة سكنية، بينما يعلن عن اقامة

واستكمال قرابة ١٢ الف وحدة سكنية، وهذا الاعلان كان كافيا لتسرع الادارة الامريكية موافقتها على منح الكيان الصهيوني ضمانات القروض بمبلغ ١٠ مليار دولار. وهذه القروض ستتحول الى هبات بعد عدة سنوات. لكن الامر الاهم هو المتجسد في التوجيهات التي يحملها الوفد الصهيوني المفاوض الى واشنطن، والتي جرى الاتفاق عليها مسبقا مع الادارة الامريكية، والتي تنص، بان لا تسري مسؤولية الحكم الذاتي على المناطق التي يسكنها اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالجهاز القانوني الذي ينظم حياة السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان لا يسري على المناطق المسكونة من قبل اليهود فقط، بل على كافة المناطق التي توجد فيها مصالح للكيان الصهيوني، مثل المناطق العسكرية، وسلطة الطبيعة، هذا اضافة الى ان اوامر وسلطة المجالس الاقليمية والمحلية التابعة للمستوطنات يسري مفعولها على حوالي ١,٨ مليون دونم، اي ما نسبته حوالي ٤٠ في المئة من مجموع اراضي الضفة الغربية، و٣٠ في المئة من مجموع اراضي قطاع غزة.

كل هذا اضافة الى الصيغ المضاعفة التي لا تعدد صلاحيات الحكم الذاتي ان قام فعلا قبل موعد انتخابات الرئاسة الامريكية.

فالمفاوضات مع الوفد الاردني الفلسطيني المشترك قبل موعد الانتخابات الامريكية تهدف من وجهة النظر الامريكية تهدف من وجهة النظر الامريكية لتدعيم حملة بوش الانتخابية، اما بعد الانتخابات فان اهدافها ستكون مختلفة وستكون في صالح الكيان الصهيوني فقط هذا اذا لم تتوقف تماما بحجة التصليب من قبل احد الاطراف وبالتالي ابقاء الوضع على ما هو عليه.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذه الحالة، هل ستبقى ادارة بوش بعد الانتخابات، تمارس عدم المصداقية والانحياز وتكتفي بضربة الشفاه والتصريحات فقط، ام انها ستمارس الانحياز التام والواضح والصلف لصالح الكيان الصهيوني؟ ان هذا البيت الابيض لا يمكن ان يتصاعد منه سوى الدخان الاسود، فالتجربة علمتنا ذلك ■

حركة عدم الانحياز ..

الم أين؟

■ تتعقد القمة العاشرة لمجموعة دول عدم الانحياز في ظروف دولية استثنائية تتسم برغبة جامحة لدى الشمال الغربي في تهميش وتركيع دول الجنوب "الفقير"، وخاصة في عالمنا العربي والإسلامي (العراق، ليبيا، فلسطين، البوسنة والهرسك). مما يثير مجموعة واسعة من الأسئلة حول مدى فعالية حركة عدم الانحياز وقدرتها على مواجهة التحديات التي يطرحها النظام الأمريكي الجديد على بلدان "العالم الثالث".

وفي ضوء المستجدات، التي طرأت على معادلة العلاقات الدولية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: عدم الانحياز قجاء من؟ ان الاجابة تكمن في العودة الى الدوافع والاسباب التي أدت الى تبني معظم "العالم الثالث" لهذه السياسة. ومن هذا المنظور يتبين لنا ان الكثير من هذه الدوافع والاسباب مازال قائما، الا انها يجب ان تتخذ اشكالا واطرا جديدة، كما انه لا بد من اجراء تعديلات جوهرية على مضمون الخطاب وطريقة ابلاغه، على أن يتم ذلك بما يحافظ على المبادئ الأساسية للحركة. ومن المؤكد ان اجتماع زعماء دول الحركة (١٠٤ دول) سوف يواجه صراعات حادة بين زعامات سلّمت بقدرية النظام القهري الجديد وزعامات مازالت تأمل بإمكانية التوحيد حول أهداف واقعية لمجابهة التحديات الجديدة، وخاصة محاولات دول

الشمال عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة تهميش "العالم الثالث" واعتباره مجرد تابع للسيد الامبريالي، ومصب لتغايات عالم الشمال.

اننا نعتقد ان نزعة التفرد الأمريكي في اعادة صياغة العالم لن يكتب لها النجاح، لان الرعونة الأمريكية ستدفع الى ظهور قوى جديدة للموازنة الدولية في المستقبل. وفي سياق اتجاه العالم نحو هذا التوازن سوف تظهر أهمية دول حركة عدم الانحياز كقوة يحسب لها حساب، ومن المؤكد ان ذلك مرهون بمدى استيعاب قادة الحركة للطبيعة الانتقالية التي يمر بها عالم اليوم، ومدى استلزامهم مصالح شعوبهم أساسا، ومدى قدرتهم على صياغة رؤى مستقبلية تجعل عالم الشمال يحسب حسابا لدور عالم الجنوب في اعادة التوازن الى العالم.

ومن المؤكد ان شعوب دول حركة عدم الانحياز الطموحة الى عالم يسوده العدل والتوازن بين الحقوق والواجبات تأمل من قادتها أن يوفقوا في استعادة روح مبادئ الحركة، وان يتمكنوا من ترتيب بيت هذا العالم حتى يتمكن من تقرير مصيره بنفسه، وان لا يبقى فريسة الهيمنة والاستغلال والتخلف والتناقضات الداخلية، التي تزيد من استنزاف طاقاته الكامنة وإمكانياته المتوفرة. ولذا، فإن المفهوم الجديد لتطوير حركة عدم الانحياز يجب أن يقوم على استقراء

وقد رأى البيان أن أزمة الديون الخارجية يمكن حلها من خلال تحرير النظام التجاري وإشاعة الاستقرار في أسعار السلع والتوصل الى نتيجة متوازنة لجولة محادثات الأوروغواي لتحديد التجارة العالمية. كما دعا الى إضفاء الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية، بما يضمن المشاركة الواسعة لدول (العالم الثالث).

٢- تحذير الغرب من استغلال قضايا حقوق الإنسان والبيئة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، وجاء في مشروع البيان (ان أية محاولة لاستخدام حقوق الإنسان كشرط لتقديم مساعدات اجتماعية واقتصادية يجب أن ترفض).

وتكمن أهمية هذا التحذير في أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تقزم قضايا حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى مجرد حقوق تعددية سياسية قاصرة مطلوبة الإرادة المستقلة. كما تكمن أهمية التحذير في فضح محاولات الولايات المتحدة تقليص حدود السيادة الوطنية للدول تحت باظنة ما يسمى بـ (الإرادة الدولية)، كما كان واضحا في العدوان الأمريكي على العراق وما تبعه من إنشاء محميات في شماله وجنوبه تمهيدا لتقسيمه وإعادة رسم خريطة المنطقة العربية.

ان المؤتمر العاشر لقمة دول عدم الانحياز سيكون فرصة لمناقشة عدد من القضايا العربية البارزة: تطورات القضية الفلسطينية، وتردي الوضع السياسي والإنساني في الصومال، واستمرار العدوان الغربي على العراق، والحصار المفروض على ليبيا.. الخ. ويبدو أن تلبين مواقف حركة عدم الانحياز سوف ينعكس على مواقفها من قضايانا العربية، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، إذ أن دولا عديدة قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني قبل أن تسوى قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، مما أفقد الحركة مبررات ومصداقية وجودها، ومما يجعل مستقبلها متوقفا على مدى إيجاد صيغة سياسية لتجنب الوقوع في مطبات الوضع الدولي الراهن. وحين تنجح الحركة في ذلك يمكن القول بأنها مازالت تمثل ضمير شعوب العالم الثالث التواق الى التحرر والعدل والديمقراطية والتنمية ■

موضوعي لجوانب العلاقات الدولية المعاصرة، بغية التعرف على سلباتها وإيجابياتها، للتعامل مع الواقع الدولي المعاصر وآفاق تطوره.

وفي سياق البحث عن آليات جديدة لدعم فعالية حركة عدم الانحياز تقدمت مصر باقتراح دمج الحركة مع مجموعة الـ ٧٧ (يرجع تشكيلها الى أواسط الستينات في اطار مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدفاع عن المصالح الاقتصادية للدول النامية).

وهذا الاندماج - في رأي الاقتراح المصري - يشكل جبهة واحدة لـ (العالم الثالث) تعمل وسط المتغيرات الدولية. ولم يلق الاقتراح استجابة من أغلبية أعضاء الحركة، واكتفى بالاتفاق، في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز الذي انعقد في مدينة بالي الاندونيسية بين ١٤-١٥ ايار/ مايو ١٩٩٢، على اقتراح تشكيل لجنة تنسيق بين الحركتين. وسوف يتعين على مؤتمر القمة العاشر المنعقد في جاكارتا الموافقة على اقتراح انشاء هذه اللجنة وتكوينها وكيفية عملها والموضوعات التي ستقوم بالتنسيق بشأنها مع مجموعة الـ ٧٧. لقد اعتبرت أغلبية دول الحركة المقترح المصري أنه مقترح مريب يهدف الى تقويض الحركة والاجهاز عليها بصورة نهائية. إذ أن تجريد الحركة من طابعها السياسي لن يؤدي الى اضعافها فقط، وانما من شأنه صرف الحركة عن مسارها الجوهري، ويطلق يد واشنطن في صياغة وتحديد مستقبل دول العالم.

ان الاقتراح المصري لم يكن الا واحد من الخلافات الداخلية التي تواجه حركة عدم الانحياز، إذ من المتوقع ان تعترضها قضايا عديدة مثل: آفاق تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، خاصة ما يتعلق منه بحق شعبنا الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. وكذلك محاولات المعتدين الغربيين (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) تقسيم العراق واقامة دولة شيعية في جنوبه. وستكون قضية نكبة مسلمي البوسنة - الهرسك من القضايا التي ستثير خلافات بين دول الحركة. مع العلم أن مسودة البيان المشترك الذي أعدته اندونيسيا قد أثار قضيتين تهمان مستقبل بلدان الحركة:

١- مطالبة الدول المانحة للمساعدات والبنوك التجارية العالمية بالغاء رئيسي لديون (العالم الثالث).

الأسس قبل التفاصيل

■ اعتمدت الولايات المتحدة لبدء ما تعتبره تحرك السلام في الشرق الأوسط المنهج الشامييري الصهيوني الذي يقسم العملية الى مسارات متعددة ويجعل المسار الفلسطيني على مرحلتين، ومن شأن هذا المنهج ان يؤدي الى تجزئة القضية العربية بل والى تجزئة كل قضية بحد ذاتها وخاصة قضية فلسطين بين المسارات والمراحل ليتم الاستفراد بكل طرف عربي وليبقى الطرف الفلسطيني آخر المستفرد بهم. وأكثر من ذلك فقد عبرت في اوراق الضمانات المتعددة عن التزامها بما يؤدي الى هذه النتيجة تماما.

ومن جديد يعتمد الرئيس بوش المنهج الرابيني الصهيوني للمرحلة الانتقالية، ويعتمد خطة رابين كاساس لهذه المرحلة والهدف هو حصر الفلسطينيين داخل نطاق ما يسمى بالترتيبات الانتقالية التي من شأنها وفقا للمنهج من بدايته ان تترك المسائل الأساسية للفلسطينيين حتى في نطاق وحدود مبادئ تحرك السلام المعتمد امريكيًا لمرحلة تالية بدون أي وضوح أو أية ضمانات أو حتى أية مؤشرات باستثناء المؤشرات السلبية.

وهكذا تبدأ جولة جديدة مما يسمى بمسيرة السلام على هذا الأساس وفي نطاقه، وقد عبر عن ذلك بوضوح

دفع الادارة الأمريكية لاعتماد الورقة الصهيونية واستبعاد الورقة الفلسطينية.

ان النقاش على أساس تفاصيل الورقة الصهيونية يعني التقيد بأرضيتها حتى في نطاق مناقشتها بهذا وبذا وهو الامر المليء بالالتزام الأمريكي بالمنهج الرابيني وبخطة رابين تماما.

وليس المقصود هنا الدخول بالتفاصيل فالامر برمته يحمل من المحاذير والمخاطر ما يتجاوز الدخول في التفاصيل، ولكن مسألة كمسألة القدس على سبيل المثال يتذرع الموقف الصهيوني الأمريكي باستبعادها في كل اشارة أو نص والتأكيد الدائم على استبعاد كل ما من شأنه ان يشكل حكما مسبقا حول المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، وهنا ألا يعني استبعاد القدس حكما مسبقا حول المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم؟!

ان المعني بهذا المثال ليس قبول التفاصيل ولكن الدلالة على مرامي المنهج ومرامي التحرك الذي اتفق عليه كل من الرئيس بوش ورابين.

ان هذه السياسة الأمريكية بكل ما تغنيه، هي سياسة الانحياز وسياسة فرض قبضة الهيمنة الأمريكية الحديدية في الدائرة الإقليمية التي نعيشها.

وقد ظهر ذلك واضحا في معادلة الضمانات المقررة ووقف الاستيطان. ويبرز الآن واضحا ايضا في دعم تلك المرونة اللفظية والشكلية، او التي تسمى جوانب ثانوية للكيان الصهيوني، لابرار صورة مجملتها والتقاطها وتقديم المقابل لها من الجوانب الجوهرية للآخرين.

من نافذة القول ان نؤكد الانحياز الأمريكي، ولكن المقصود هنا القول ان الأوراق الأساسية الفلسطينية، ليست للبيع كحلوى الأطفال من قبل مصاصي الدماء.

ان ما يبدو جليا مما يسمى جولة السلام الحالية، ومن خطة وجدول الأعمال المقدم من قبل العدو الصهيوني، هو استبعاد أية مؤشرات للحقوق الفلسطينية، وخاصة في السيادة على الارض أو المياه، أو الحق في ان يكون الشعب الفلسطيني هو مصدر التشريع.

بل وما يبدو جليا ان جوهر المطلوب، هو تقاسم سلطات مشتركة، الطرف الصهيوني، هو الطرف المهيمن فيها، وهو تعبير عن مبدأ التقاسم الوظيفي القديم، وما يؤدي الى ابقاء الاحتلال، وابقاء كافة المبادئ الأساسية للحقوق الفلسطينية عالقة في الهواء، وحتى بدون مؤشرات، بل وبمؤشرات سلبية.

ان الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال. وان النضال الفلسطيني يواجه طوقا دوليا واقليميا. ولكن يجب ان يكون واضحا، انه ليس في يد الفلسطيني ما يخسره، اذا لم يكن هناك ما يكسبه.

هذه الحقيقة يجب ان تكون مصدرا للصلاية الفلسطينية، التي تستمد من ايمان الشعب الفلسطيني بمصدرها الأساسي، وهنا يجب ان تدرك الولايات المتحدة، ان تحقيق الحقوق الفلسطينية هو وحده مصدر، وبداية، وشرط النجاح، وان لهذه الحقوق جوهرها يجب ان يثبت، وبعد ذلك تأتي التفاصيل.

ثمة تفاصيل لا طائل منها سوى الاغراق، وثمة تفاصيل ضرورية. وقبل جميع التفاصيل يجب ان تكون الأسس ■

وبالتأكيد ليس تحرك السلام هو المثال الوحيد، فما يجري في العراق هو مثال آخر، حيث تسعى الادارة الأمريكية الى المرامي المتعددة، والتي منها استنزاف العراق وانهاكه وادخاله في دوامات من الصراع الداخلي والصراع مع الجوار، من شأنها ان تمرر بعض التوجهات المرحلية كترسيم الحدود مع الكويت، وان تصل في النهاية الى جلب الجميع الى طاولة الترتيبات الإقليمية، بما فيه العراق وجوار العراق، للجلوس على مائدة الترتيبات مع الكيان الصهيوني، وبالتالي لأخذ كل ثمار حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة. بل ان توقيت ذلك من شأنه، ان يلعب دورا مؤثرا في حملة الانتخابات الأمريكية.

ان الولايات المتحدة تسعى الى استنزاف وانهاك المنطقة وقواها، جميع هذه القوى، بل انها لا تقبل ان تترك قوى قادرة على التحول، حتى لو اندرجت في ذلك حركتها. وهذا السعي يؤدي بها الى اعمال خطتها واطلاق يد جنونها في المنطقة، لتستخدم الاستقرار حيث يفيد برامجها، وعدم الاستقرار حيث يفيد برامجها، والابقاء على الكيانات حيث تستفيد، وتفتيتها اذا اقتضت مصالحها.

ان ما يجري في العراق وفلسطين هو النموذج الحي الى ان سياسة الاستثمار الأمريكي، لا تعرف حدود الحقوق او القوانين الدولية او المعايير الواحدة، ولكنها تعرف شيئا واحدا هو الرابط الخفي والحبل السري وهو تحقيق برامجها.

ولا تخفي الولايات المتحدة ذلك التميز، بل ما هو أكثر من التميز بكثير، لطبيعة علاقاتها بالكيان الصهيوني، الذي أكد لقاء رابين بوش على دعم تفوقه العسكري المطلق ولمدى طويل في المنطقة بأسرها.

لقد اثبت الرئيس بوش انه مقابل مرونة لفظية وتنازلات شكلية من رابين، يقدم ثمنا أساسيا ومن مواقف أساسية.

حق العودة والتعويض للشعب العربي الفلسطيني (٢)

١٩٤٨/١٢/١١ والخاص (بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم وان يتم ذلك في اقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم) وبناء لهذا القرار تم تشكيل لجنة التوفيق التي عهد اليها بتنفيذ الاحكام المذكورة بالقرار، وذلك بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم واعادة اسكانهم وتاهيلهم ودفع التعويضات لهم.

ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة قد جاء معلقا على التزامها بتحقيق شرطين:

(١) تنفيذ مضمون قرار التقسيم رقم ١٨١، اي الالتزام بالتخلي عن المناطق التي احتلتها خارج المناطق التي خصصها قرار التقسيم والتي اغتصبتها بعد الهدنة الاولى في ١٩٤٨/٦/١١.

(٢) التزام تلك الدولة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ وبخاصة الفقرة (١) منه والخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض.

ومازال هذان الشرطان لقبول عضوية "اسرائيل" في الامم المتحدة، والاساس القانوني لاوراق اعتمادها ويتجدد عاما بعد عام وحتى يومنا هذا، والولايات المتحدة تقوم بشكل خاص بتقديم المشروع والذي توافق عليه كافة دول العالم ما عدا "اسرائيل" التي تمتنع عن التصويت ولا ترفضه بصفتها الدولة المعنية التي تفقد شرعيتها في حال الرفض، وهذا ما تم بالفعل في

■ ان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما تكرست بموجب ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي والقرارات الدولية المتعاقبة، متمثلة بحق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير، وما يترتب عليه في السيادة واقامة دولته المستقلة، فاذا كنا تحدثنا عن حق تقرير المصير بشكل عام، فان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير من حيث الاساس والجوهر. يعرف الاتفاق الدولي الخاص باللاجئين المنعقد في جنيف بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٥ (بان اللاجئين) هو كل شخص يوجد خارج دولته كنتيجة لاحداث او خوف له منبراته خشية تعذيب يلقاه بسبب الجنس او الدين او الرأي فيجعله غير قادر او راغب في ان يعود الى هذه الدولة) وقد نصت المادة ١٣ (فقرة ٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل انسان الحق بان يغادر بلده او أي بلد اخر وان يعود الى بلده) وقد كرس هذا الحق والمبدأ في (العهد الدولي) بأنه مقر بالاشخاص الذين لهم صفة اللاجئين. وقد كان القرار رقم (١) تاريخ ١٩٦٨/٥/٧ الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في طهران اكثر وضوحا حيث نص: (يؤكد الحقوق التي لا تزعزع لجميع السكان والاهاالي الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب معارك وبالاتضمام الى عائلاتهم، عملا باحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان).

انصبت نظرة الامم المتحدة على القضية الفلسطينية في المراحل الاولى من تشكيلها على انها قضية لاجئين، وقد صدر عنها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ

دعوة الجمعية العامة الاخيرة في العام الماضي ١٩٩١، ونتم طرح المشروع من قبل الولايات المتحدة ايضا وكان التوقيت بعد انعقاد جلسات مؤتمر السلام في مدريد. وبالرغم من ذلك، فقد دأبت "اسرائيل" ومنذ اعلانها كدولة وقبولها في منظمة الامم المتحدة، على رفض تنفيذ هذين القرارين، وكان رفضها ومماطلتها احد الاسباب الرئيسية التي افشلت مؤتمر لوزان في اذار من عام ١٩٤٩ بالرغم من القبول العربي والذي جاء على لسان الامين العام للجامعة العربية في ذلك الحين، حيث اعلن (ان القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وان مشروعا بقبول اسرائيل لقرارات الامم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرارات التقسيم وحق العودة). وحتى ان "اسرائيل" رفضت حينها اقتراح لجنة التوفيق بخصوص الاعلان عن استعدادها لقبول عودة ١٠٠ الف لاجيء فقط من مجموع ٩٠٠ الف الى وطنهم وممتلكاتهم مقابل الحصول على صلح مع العرب. وقد كانت هذه المواقف الراضية لتنفيذ القرارين او مجرد بحثها، السبب الرئيسي ايضا في فشل مؤتمر باريس، عام ١٩٥١. وقد جاء البيان الشهير والذي صدر في ١٩٥٠/٥/٢٥ عن فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة والذي تعهدت بموجبه حماية حدود "اسرائيل" القائمة، كان له اثر كبير على مواقف "اسرائيل" الراضية، وبالتالي دفع بالدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني الى رفض مقترحات لجنة التوفيق.

رغم تأكيد الجمعية العامة للامم المتحدة سنة بعد سنة لهذين القرارين، وعدم الاعلان او الالتزام من قبل الدولة الصهيونية بتنفيذهما، استمر قبول "اسرائيل" كمضوا عاملا في الامم المتحدة من دون ان تقوم المنظمة الدولية باتخاذ اية اجراءات رادعة او عقابية بحق "اسرائيل" التي وافقت على ميثاق الامم المتحدة التي يلزمها بتنفيذ قراراتها كعضوة فيها والتي تسري قراراتها حتى على الدول غير العضو فيها، وقد كان ذلك بسبب الدعم السياسي والديبلوماسي اللامحدود والمطلق في اروق الامم المتحدة من قبل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لدولة الكيان الصهيوني.

عقب وقف المعارك في حرب عام ١٩٦٧، وفي ١٩٦٧/٦/١٤ اصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٢٣٧ والذي نص على (ان مجلس الامن الدولي يدعو

حكومة اسرائيل الى تأمين سلامة اهالي المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية، وسلامة مصالحهم وأمانهم، كما يدعو الى تسهيل عودة الذين تركوا هذه المناطق منذ نشوب المعارك). قد صدرت عديد القرارات اللاحقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دوراتها المتعاقبة والتي تؤكد جميعها على الطلب من "اسرائيل" الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة والتي كانت تواجه بالرفض الاسرائيلي، بل باستعمال كافة الاساليب لاجبار مزيد من الفلسطينيين على ترك بلادهم ان كان من الاراضي التي احتلتها قبل او بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وان هذه الاساليب وسياسة الرفض الاسرائيلية لا يمكن الا اعتبارها جرائم دولية مندرجة في المادة (٢) من اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس البشري الصادرة عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٥.

ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من محاولات الدول الغربية النظر اليها ومعالجتها من وجهة نظر انسانية فقط، تبقى المشكلة السياسية الرئيسية وللب الصراع الفلسطيني - الصهيوني، ولا بد ان تكون هذه المشكلة واستنادا للقرارين ١٩٤ لعام ١٩٤٨، و٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي واستنادا لميثاق الامم المتحدة، وكافة القرارات الصادرة عن دورات الجمعية العامة للامم المتحدة، ووكالاتها ولجانها المتخصصة، يجب ان تكون على رأس جدول اعمال اية تسوية او حل لقضية فلسطين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حق تقرير المصير للشعوب والامم، وليست مشكلة انسانية يعالجها المجتمع الدولي لتحسين اوضاعهم المعيشية او اعادة اسكانهم وتاهيلهم خارج ارضهم ووطنهم، ولا بد لهذين القرارين ان يكونا الاساس القانوني والشرعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والذي تعتمد الولايات المتحدة كاساس ومرجع لجهود التسوية الحالية. من هنا يتوجب ان يكون هذان القراران في اطار التفاوض الشامل والتنفيذ المرحلي في المفاوضات الثنائية - الفلسطينية الاسرائيلية جنبا الى جنب مع المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي الكامل اذا كان المراد الوصول الى تسوية عادلة في ختام المرحلة النهائية.

اما بالنسبة لحق التعويض وهو العنصر الثاني من

استراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية

استراتيجية (البامبو)

■ لعبت شجرة (البامبو) عبر التاريخ الفيتنامي دورا متميزا بين عطايا الطبيعة في المواجهة متعددة الأطراف، فكانت صديقا معينا للفلاح في حياته المدنية وفي تصديه للوحوش وكانت سلاحا رئيسيا في حركات التمرد والعصيان التاريخية على السلطة المحلية أو الأجنبية. وكان (البامبو) في العصر الحاضر مكانة خاصة في التكتيكات العسكرية المتنوعة، وقد اعترف الفرنسيون ثم الأمريكيون بما عانوه من الانفخاخ والخوازيق ومصادد المفغلين التي صنعت من (البامبو).

قضيبي (البامبو) يجمع المتناقضين، ويتميز بالمرونة الشديدة في حركته والصلابة الكبيرة في مادته، فقد سمح بمساحة واسعة من الاستعمالات والاستثمارات. ولذا يمكن وصف الاستراتيجية الدبلوماسية التي اعتمدتها القيادة الفيتنامية وخاصة هوتشي منه باستراتيجية (البامبو) فهي كانت تذهب بعيدا في مرونتها حتى يخيل للمرء أنه (التفريط والاستسلام) ثم تعود الى التصلب والتشدد حتى يعتقد المرء أن (لا تفاوض بعد الآن) فكانت (مرونة الفيتناميين) في الأغلب تغطي عجزهم الذاتي أو الموضوعي وكانت (صلابتهم) تعزز للمفاوض مركزه وتوفر له الأوراق الإضافية المطلوبة.

ان الدبلوماسية الفيتنامية لم تصنع النصر، لكنها استطاعت ان تستثمر الى الحد الأقصى، كل ما أنجزته البندقية المقاتلة، والسواعد الكادحة - بأبداع على الأرض - داخل قاعات المفاوضات.

بهذا اختتم الكاتب علي فياض، كتابه المعنون باستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية.

التعريف بالكتاب:

يقع الكتاب في ١٧٨ صفحة من القطع المتوسط،

ويبين أيدينا الطبعة الأولى منه ١٩٩٢ بدمشق وقد أصدرته دار كنعان للنشر بالتعاون مع مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

ويضم الكتاب مقدمة، يبين فيها الكاتب السبب الرئيسي وراء اخراج هذا الكتاب (لكن التطورات المتسارعة في المنطقة منذ انفجار أزمة الخليج على أبواب النظام العالمي الجديد، وموافقة العرب والفلسطينيين السريعة وغير المشروطة على اجراء المفاوضات التي كانوا يرفضونها دون أن تلتزم حكومة العدو باعادة الاراضي العربية المحتلة ولو لفظيا، ولا بتنفيذ القرارات الدولية المعنية ولو شكليا، جعلني اعطي الاولوية للجانب الدبلوماسي في تجربة (هوتشي منه). وبصراحة فان ما يجري على الساحة العربية، وما يحدث على المسرح الفلسطيني دفعني بالاستنجاد بالتجربة التفاوضية الفيتنامية عليها تسعفني في اغناء النقاش المحتدم حول مسألة التنازلات (التكتيكية) في اطار استراتيجية العمل الدبلوماسي التي يطلق عليها البعض (مجوم) السلام العربي: (ص ٧).

ثم الفصل الاول: الذي يحاول أن يجيب فيه المؤلف على (المرحلة الاولى للمفاوضات) عندما كان المفاوضون الفيتناميون ضعفاء، كما العرب الآن، وعندما كانت النتيجة عرضا للاستسلام الكامل لا غير وبالتالي تبخرت اوهام التسوية من عقل القيادة (ص ١١).

ثم الفصل الثاني: الذي يعالج كيفية تحسين الشروط التفاوضية بعد فشل التجربة الاولى والعودة ثانية الى العنف الثوري فكان الطريق الى جنيف عام ١٩٥٤ وكان الخيار المر الذي فرض على هوتشي منه وقبوله بنصف الانتصار السياسي في الوقت الذي حقق فيه الانتصار العسكري (ص ١١).

ويغفره الفصل الثالث: للتعرف على كيفية انجاز

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة:

(١) تؤكد الحاجة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره.
(٢) تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ - ٢٣٨ والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

(٣) تؤكد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل:

١ - انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

ب - ضمان ترتيبات الامن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة في القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

ج - حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

د - تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

هـ - ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني الدينية.

و - تنويع الرغبة المعلنة بوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة كجزء من عملية السلام.

٦ - ترحو من مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية.

فاذا كانت هذه المبادئ والامس لتسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي بما فيها قضية فلسطين، لا تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في تقرير مصيره الشامل على اراض فلسطين الكاملة اسوة بباقي شعوب العالم والتي حصلت عليها، فلا بد لهذه المبادئ ان تشكل الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وان تكون الاطار الشامل للتفاوض والتنفيذ المرحلي، ولا يحق لاية جهة ان تنزل عن هذا الحد، ولا تستطيع اية جهة او قوة اجبارنا على ذلك، فالقضية حية في ضمير كل فلسطيني ووجدان المجتمع الدولي، بالرغم من كل الظروف الموضوعية والذاتية والتي لا بد ان تكون آنية ■

حقوق اللاجئين الفلسطينيين (وليس البديل عن حق العودة). والذي اقرته الامم المتحدة، فهو ثابت كحق العودة لكل فلسطيني مقيم في المنفى والشتات، فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ٢/١٧ على: (عدم جواز تجريده احد من ملكه تعسفا) ويمقتضى قرارات الامم المتحدة فان حق التعويض جاء على نمطين:

(١) التعويض على الاموال والممتلكات لمن يختار العودة الى فلسطين او البقاء خارجها.

(٢) التعويض عن الخسائر والاضرار للعائدين وغير العائدين.

ويمقتضى (قواعد التوارث الدولي) التي اقرتها الامم المتحدة، "فاسرائيل" بوضعها السلطة التي خلفت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تتحمل بحكم هذا، ما كانت سلطة الانتداب مسؤولة عنه وهو حماية حقوق واموال وممتلكات الفلسطينيين في وطنهم.

ان معارضة هذا الواقع الاسرائيلي (الرافض لحق العودة والتعويض) من الجانب الفلسطيني والعربي، والمجتمع الدولي لم تنقطع في اي وقت من الاوقات، وهذا يدل على ان الرفض الاسرائيلي مهما بلغ من الاستمرار والاصرار فلن يفلح في المساس بشرعية حق العودة والتعويض اللذين ثبتا للفلسطينيين بمقتضى المبادئ والقرارات الدولية، ولم يستطع هذا الرفض الاسرائيلي الانتقاص من شرعية حقوق الفلسطينيين، بل استطاع تعطيل ممارسة هذه الحقوق لحد الآن، وهو الامر الذي يجعل السلطات الصهيونية تتحمل المسؤولية الدولية، وتعطي القوة القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني الاستمرار بالمطالبة بهذه الحقوق الشرعية الثابتة في كل وقت، وفي اي محفل دولي او اقليمي، او اية مفاوضات ولا تستطيع اية دولة او مجموعة دول حرمانه او الطلب منه عدم التثبت بهذه الحقوق او تأجيل طرحها او مناقشتها.

وفي هذا المجال لا بد من التذكير باهم المبادئ التي اقرتها الامم المتحدة وبخاصة تلك التي وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٣ تحت رقم ٥٣ بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي (وليس حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي) وقد جاء في هذا القرار:

الفيتناميين صناعة مقومات التسوية السياسية العادلة قبل دخول المعركة الدبلوماسية من جديد بعد أن تبخرت أوهام الفيتناميين حول استكمال التسوية السلمية مرة أخرى عقب جنيف ١٩٥٤. فكان أن تفوقت (دبلوماسية) النعوش الطائرة الفيتنامية على (دبلوماسية القوة) الأمريكية/ حتى في عقر دارها، وكيف تمكنت من النجاح باندفاع؟ وكيف شاركت في صنع النصر النهائي (ص ١٢).

أما الفصل الرابع والآخر، فكان رسدا للدروس والعبر المستخلصة عبر التجربة الدبلوماسية الفيتنامية بمراحلها الثلاث السابقة (ص ١٢).

محطات في الفصل الأول:

لعل في العنوان الذي اختاره الكاتب لهذا الفصل مدلولاً طبعياً لما يخطط له الاستعمار في كل مكان عندما يكون في مرحلة الضعف ثم عندما يصبح في مرحلة القوة.. ففي مرحلة الضعف الناتج عن قوى ضاغطة داخلية أو خارجية فإن الوعود الممنوحة والكلمات المعسولة هي الأساس إلى أن تتبدل موازين القوى وتصبح كل الوعود سراباً في سراب..

"أوهام التسوية" عنوان الفصل الأول، الذي يستعرض فيه الكاتب "علي فياض" تجربة العمل التفاوضي لدى الفيتناميين حتى عام ١٩٤٧م. ومن الطبيعي أن تشمل تلك الفترة الزمنية أحداث الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابانيون (لفيتنام) ثم عودة القوات الفرنسية والحليفة (وخاصة أمريكا) إلى المنطقة بقوة حاملة معها الوعود بالاستقلال التام لشعوب الهند الصينية والتي نسيها بمجرد أن تمكنت من تثبيت أقدامها على أرض فيتنام من جديد.

لقد شملت جبهة المفاوضات الدبلوماسية الفيتنامية شبكة معقدة متداخلة من المهمات الدبلوماسية خاصة في العامين الأولين، وفرضت على المفاوض الفيتنامي (متواضع الخبرة) مجموعة من المهمات الدبلوماسية:

أ. مفاوضات مع أطراف معسكر الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية: مع الأمريكيين لكسب تعاطفهم المهم، ومع الصينيين لتجنب شرهم القاتل، ومع الفرنسيين لتأمين الحد الأدنى من الاستقلال.

ب. مفاوضات مع أطراف الساحة الداخلية الحزبية والوطنية: مع الأحزاب القومية والثورية المتحالفة ضد

الشيوعيين، ومع اليمين المتطرف واليسار المغامر لتأمين الوحدة الوطنية، ومع فرسان الحزب الشيوعي لعقلنة ردود فعلهم ولتهدة مشاعرهم المستفزة (ص ٢٠).

لقد استخدم الفيتناميون تكتيك الاتصالات السرية إضافة للعنيفة للتعامل مع المهام الدبلوماسية الملقة على عاتقهم ومع مختلف الأطراف الداخلية والخارجية المعنية بالمفاوضات.

لقد استعرض الكاتب (علي فياض) وبالتفاصيل الحركة الداخلية والخارجية التي اتبناها (هوتشي منه) وهو يتعامل مع القوى الفرنسية المحتلة للجنوب وكذلك وهو يقوم بتحييد (جبهة الرفض) المعارضة لسياساته بداية من الاحتواء والاشتراك في السلطة إلى القضاء عليها وملاحقتها في فترة لاحقة. كما يستعرض بعض الاتفاقيات التي عقدت مع الفرنسيين منها اتفاقية آذار مارس التي رضي بها الفيتناميون تحت تأثير الضغط العسكري والتي منحت الفيتنام استقلالاً منقوصاً (ص ٢٨).

ورغم تبريرات القيادة (بالخوف من اتفاق صيني فرنسي ضد فيتنام، ومن ضربات قاسية لتصفية الثورة) فقد استقبل المواطنون أخبار الاتفاق بالذهول والبرود.. بل ذهب البعض إلى الهتاف بسقوط حكومته والبعض الآخر يصفه بالخائن شريك الفرنسيين.. إلا أن هوتشي منه استطاع أن يسيطر على مشاعر الناس المحتشدين بكلمات بسيطة.. "زهرة شباني ضاعت.. وأنتم تعرفون في أعماقكم أنني لا يمكن أن أبيع بلدي أو أبيعكم.. وأنني أقسم لكم أنني لم أبيعكم.. ولحفظتها.. وكما قال بعض الحضور. بدأت دموع الجماهير وقائدها تنهمر... (ص ٤١٠).

وتكرر ذات المواقف عندما يفاخر (هوتشي منه) وحيداً، ورغم رفض رئيس فريق مفاوضاته وكل رفاقه، بالتوقيع على اتفاقية مؤقتة/ اتفاقية باريس/ اعتبرها الفيتناميون والفرنسيون مفاجأة لهم للموافقة على (شروط مهينة لدولة مستقلة وثورية).. وينقل عن (هوتشي منه) قوله للفرنسيين (اياكم ان تدعوني أعود إلى شعبي وجعيتي فارغة.. سلموني شيء ما على الأقل لأرد به على غلواء المتطرفين) (ص ٥٠).

لقد استقبلت البلاد الفيتنامية (فام فان دونغ) رئيس الوفد المفاوض بالحماس الكبير اعتزازاً بمواقفه

المتشددة في باريس، بينما كانت الأصوات تندد بالتنازل للفرنسيين وانتقاد (هوتشي منه) قبل أن يعود إلى حد اتهامه بالخيانة.. (ص ٥٢).

ولكن ما أن يعود (هوتشي منه) ويقابل الجماهير ويدغدغ عواطفها.. فينطلق الحس الجماهيري بأن قائدها لن يخون، وأن في وجوده الشخصي على رأس العمل تشعر بالآمان، ويقولون إنما هي الثقة المطلقة التي لا تخضع للحسابات التفصيلية.. يقسم (القائد) أمام شعبه أن فيتنام سوف تصبح مستقلة وأن توحيد الوطن سيتم عاجلاً أم آجلاً.. وأنه لن يستطیع طعاماً ولن ينعم بنوم آمن طالما الوطن ممزق والمواطنون يتمذّبون.. (ص ٥٣).

وتحقق قسم (هوتشي منه) بعد ربع قرن من النضال!!

وفي محطة أخرى وبعد أن أقر البرلمان الفرنسي (٦ آذار ١٩٤٧) سياسة إقامة اتحاد فيدرالي لدويلات ذات حكم ذاتي مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي (دول/ الهند الصينية) وبعد المفاوضات والشروط المهينة التي قدمها الفرنسيون.. يسقط هوتشي منه أوهام التسوية قائلاً (ان بلاد الاتحاد الفرنسي لا تقبل في عضويتها الجبناء وغير الشرفاء، وإذا قبلت أنا بشروطكم هذه فاصبح جباناً). (ص ٦١).

وهكذا طويت صفحة من صفحات المفاوضات.

محطات من الفصل الثاني:

اختار الكاتب (علي فياض) التسوية المؤقتة، كعنوان للفصل الثاني من الكتاب ويعالج الفترة حتى عام ١٩٥٤، حيث عقد مؤتمر جنيف وأصدر في جلسته الأخيرة ٧/٢١ وثيقتين أولاهما تتعلق بترتيبات وقف إطلاق النار وفصل القوات ووقعها الفرنسيون والفيتناميون بصفتهم المتحاربين الرئيسيين في الساحة، أما الوثيقة الثانية فهي عبارة عن الجانب السياسي وجاءت على شكل البيان الختامي للمؤتمر ولم يوقعها أحد، وجرى التصويت عليها بطريقة (تفقد الأعضاء).

نصت الاتفاقية العسكرية على وقف إطلاق النار، واعتبار خط العرض ١٧/ شمالاً خطاً للهدنة العسكرية، وإعادة تجميع وتنظيم القوات المتحاربة في منطقتين رئيسيتين الفيتنامية شمال الخط المذكور والفرنسية جنوبه، ووضع برنامج زمني لعمليات التجميع في الأقاليم

والمناطق الداخلية في فترة لا تتجاوز ٣٠٠ يوم. منع إقامة قواعد عسكرية جديدة ومنع استخدام أي من المنطقتين منطلقاً لاستئناف عمليات عدائية، تشكيل لجنة رقابة دولية تشرف على تنفيذ وقف إطلاق النار من (الهند وهولندا وكندا).. تحديد يوم ١٨ / ١٩٥٥/٥ كموعّد أخير لانتقال المواطنين الفيتناميين إلى المنطقة التي يرغبون العيش فيها على أن تدار الشؤون المدنية في كل من المنطقتين بواسطة الطرف صاحب القوات التي تتجمع فيها..

أما البيان السياسي (الختامي) - الذي شمل ١٢ فقرة - فقد تطرق إلى أبرز بنود الاتفاقيات العسكرية وأعاد التأكيد عليها، كما تحدث عن قضيتين رئيسيتين هامتين: هما احترام استقلال وسيادة وحدة أراضي فيتنام وكوريا ولاوس وأجراء الانتخابات العامة الحرة.. بالإضافة إلى عزم فرنسا سحب قواتها من المنطقة. (ص ٨٨).

وقد سجلت نهاية المؤتمر الذي استمر ٧٨ يوماً حادثين هامين أولهما تحفظ المندوب الأمريكي وعدم استعداده للاشتراك في الإعلان الذي توصل إليه المؤتمر وخاصة مسألة الانتخابات العامة التي ربطها بانتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة، وأعلن مساندة الولايات المتحدة لتوحيد البلاد.. أما الحدث الثاني فكان موقف وزير خارجية فيتنام الجنوبية الذي اعتبر نتائج المؤتمر (كارثية وغير أخلاقية) وأن (بلاؤه غير ملتزمة بالاتفاقيات وحاول أن يسجل كلمته كوثيقة في المؤتمر إلا أن طلبه رفض، فأبرق إلى رئيس حكومته معلناً استقالته قائلاً (لقد حاربنا جيداً ضد التقسيم، ومن أجل منطقة محايدة للكاتوليك، لكن بسبب عداة العدو، وغدر الصديق المزيف، كان موقفنا صعباً، نعرب لكم عن عميق أسفنا لهذا الفشل ونقدم لكم استقالتنا (ص ٩٢).

ما أن أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية الاتفاقيات، وغادرت خلال ثلاثة أشهر آخر فلول القوات الفرنسية الشمال الفيتنامي في آيار/ مايو ١٩٥٥، وبذلك تحررت مناطق شمال خط عرض ١٧ شمالاً، بعد أن تكبدت القوات الفرنسية التابعة وأغلبية أكثر من ٣٢٠ ألف قتيل وجريح حسب المصادر الفيتنامية.. ولم يتبق لفرنسا خلال الشهور التي أعقبت اتفاقيات جنيف سوى بعض المصالح الاقتصادية في شمال فيتنام، وخلال أقل من عام قامت حكومة هانوي الثورية بالتخلص منها، أما

عن طريق الشراء أو التأميم وانتهى الوجود الفرنسي شمالاً.. (ص ٩٤).

أما في الجنوب فقد تأمر الأمريكيون على الفرنسيين وضغطوا عليهم فأقدم الفرنسيون على سلسلة من التنازلات لصالح الحكومة الجنوبية ولصالح الأمريكيين حتى ١٩٥٦/٤/٨ حيث غادر آخر جندي فرنسي / الهند / الصينية..

خاض المفاوض الفيتنامي مؤتمر جنيف، وخلفه انتصار تحرير (ديان بيان فو) والتي أظهرت للفيتناميين مدى تفكك الحلف الغربي الذي ترك الفرنسيين في المعركة التي قال دالاس عنها بعدد "أن ديان بيان فو، كانت حسنة مخفية فقد أصبح لدينا الآن في المنطقة قاعدة خالصة بدون مظلة استعمارية.. كما أن الطريق أمام مشروع العمل الموحد قد أخلت من العقبات الفرنسية والبريطانية ويمكن الآن الانطلاق نحو بناء حلف جنوب شرق آسيا".

كما أن تطور الموقف الحليف للفيتناميين كان يوحى بعدم قدرة استمرار الصين بتقديم مساعدات مكشوفة للفيتناميين. إذا دخلت الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في الصراع (ص ١٠٨).. لا سيما أن رئاسة الأركان الأمريكية كانت قد أعدت خطة لردع الصين إذا ما واصلت تدخلها في الحرب الفيتنامية (ص ١٠٩)...

لم يكن سهلاً على القيادة الفيتنامية أن تواجه الشعب الفيتنامي - بعد كل التشقيف والتعبئة - وتدعوه للقبول والموافقة على (نصف) استقلال، ووحدة (موعودة) وسلام (غير أكيد) للهند الصينية..

لقد طرأ تغير كبير على المهمات والشعارات والتحالفات السابقة..

فالنضال ضد الفرنسيين يستبدل بالنضال ضد الامبرياليين الأمريكيين، وشعار (المقاومة حتى النهاية.. حتى النصر) يستبدل بشعار جديد هو (النضال من أجل السلام والوحدة والاستقلال والديمقراطية) (ص ١١١).

لقد عالج هوتشي منه، الاتجاه المتطرف الذي يدعو إلى مواصلة القتال مهما كان الثمن وحتى النهاية واعتبر ذلك انحرافاً يسارياً (أن العمل الدبلوماسي يعتبر ساحة نضالية كما هي أرض المعركة لتحقيق نفس الهدف) (ص ١١٢).

كما أن هوتشي منه اعتبر البعض منحرفين

يمينيون هم اصحاب التنازلات الكبيرة للعدو وحل المشكلة مهما كانت الشروط وهؤلاء يريدون حياة هادئة سهلة لا يشقون بقوة الشعب، وتبادرت روحهم النضالية، ففقدوا القدرة على مواجهة الصعاب. وحذر من خطورة الاتجاهاين معا). وهكذا اعتبر الشعب تنازلات الوفد الفيتنامي في جنيف، انتصاراً كبيراً له.. وهكذا كان..

الفصل الثالث دبلوماسية النعوش الطائرة

يحتوي الفصل الثالث من الكتاب على ثلاثة موضوعات مترابطة تبين مراحل النضال العسكري والدبلوماسي للفيتناميين على الجبهة الجنوبية ضد الامبرياليين الأمريكيين والتي استمرت ١٥ عاماً استخدم الأمريكيون خلالها أقصى ما يملكون من قوة بشرية وأسلحة ومعدات (دون النووية) واستعانوا بالمع جنرالاتهم واستراتيجيهم، لكنهم لم يستطيعوا تجنب الهزيمة. أن (دبلوماسية القوة) التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية لتلقين الفيتناميين درساً قاسياً لم تستطع منع (دبلوماسية النعوش الطائرة) عبر المحيط من محاصرة البيت الأبيض وشل حركة البنتاغون بحث أصبح ممكناً للمفاوضات أن تؤدي إلى اتفاقية باريس التاريخية (ص ١١٥).

لقد حرصت القيادة الفيتنامية على أن توفر للمفاوض الفيتنامي عاملين مهمين من عوامل القوة هما: الأول: تأمين الحد الأقصى من الاستقلالية والاعتماد على الذات في إدارة الحرب كما المفاوضات.

الثاني: عدم الركون إلى الضمانات الدولية والتقليل إلى الحد الأقصى من تدخل القوى الخارجية السليبي. فالذي جرى في جنيف بضمانة الدول الكبرى لم ينفذ على الأرض وبقي حبراً على ورق. أما الذي تقرر في باريس فقد وجدت القوة الذاتية القادرة على ترجمته وفق رؤياها... (ص ١٧١)...

لقد مرت الدبلوماسية الفيتنامية في تجربتها الثالثة بعدة مراحل متصاعدة:

- ١- في النصف الثاني من الخمسينات ركزت على الدعوة من أجل تطبيق اتفاقيات جنيف.
- ٢- أواخر الخمسينات الانتقال من الدعوة للتطبيق اتفاقيات جنيف إلى التنديد بسياسات سايجون واشنطن.
- ٣- أوائل الستينات أخذت توفر الشرعية لنضالات

الشعب الجنوبي المسلحة.

٤- أواسط الستينات بدأت الحرب الدبلوماسية موجة في جزء هام منها إلى داخل المجتمع الأمريكي.. وقد أعطتها الخسائر الأمريكية المتزايدة مصداقية وفاعلية.

لقد ساعد هجوم ١٩٦٨ (هجوم الربيع - التيت) مسية إلى السنة القرية (التيت) الذي أسفر عن إبادة وتشيت (٥٠ ألف جندي بينهم عشرة آلاف جندي أمريكي وتدمير واعطاب آلاف الدبابات والآليات والطائرات، إلى الاقلاع بقطار التسوية السلمية في ظل احتلال استراتيجي على الضفة الأمريكية، مكن المفاوض الفيتنامي من القيام "بدور استاذ صارم بويخ تلميذا (مشاكساً) باعتراف كبير المفاوضين الأمريكيين". (ص ١٧١).

أن من المناورات التي اتبعتها الأمريكيون للضغط على الفيتناميين - كما يقول كيسنجر تأخير المفاوضات لعدة شهور بسبب مشكلة اجرائية تتعلق بشكل طاولة المفاوضات وطريقة جلوس الاطراف المشاركة، حتى تدخل السوفييت واقترحوا طاولة مستديرة لا تحمل لوحات أو أعلاماً أو اشارات مميزة (ص ١٤٧).

لقد وضعت الدبلوماسية الفيتنامية المستندة والمطمئنة إلى صلابة وضعها العسكري بعد عام ١٩٦٨ هدفاً مركزياً من المفاوضات وهو اخراج العامل الأمريكي من خريطة الصراع، وظلت كل التكتيكات والمناورات وحتى التنازلات التي قامت بها طوال أربع سنوات تدور لخدمة ذلك الهدف والبحث عن طريقة مناسبة (أو مشرفة) لانهاء الهزيمة العسكرية الأمريكية من ناحية ولمساعدة الإدارة الأمريكية على تنفيذ (وعودها) بسحب قواتها العسكرية وانهاء التورط الأمريكي في الحرب) (ص ١٧٢).

انه بين توقيع اتفاقية باريس ١٩٧٣ وسقوط سايجون في ١٩٧٥ كان الاختيار الحقيقي لدبلوماسية (النعوش الطائرة).. وبين يوم النصر في سايجون (التي حملت اسم هوتشي منه) وعلان إعادة توحيد شطري فيتنام واقامة جمهورية فيتنام الاشتراكية (أواسط ١٩٧٦) كانت الدبلوماسية الفيتنامية قد أفلتت ملفات التجربة الدبلوماسية الثالثة بنجاح منقطع النظير. (ص ١٦٤)

نتائج ودروس:

يختم الكاتب (علي فياض) كتابه القيم (استراتيجية التفاوض) بإبراز بعض الدروس المستفادة من التجربة (الفيتنامية)...

لقد استندت التجربة الدبلوماسية الفيتنامية وخاصة في مرحلتها الثالثة إلى استراتيجية ثورية متكاملة تنظيمية وعسكرية وسياسية.. والتعامل مع العملية الدبلوماسية على أساس أنها علم سياسي له اصول وقوانينه وشروطه الواجب توفرها عند كل مرحلة تفاوضية (ص ١٧٣).

- لم تكن المفاوضات ترفاً ثورياً ولا حفلاً تجريبياً بل شكلت ميداناً نضالياً مكملًا ومتفاعلاً مع الميادين العسكرية والتنظيمية والسياسية الأخرى.

- توفر للدبلوماسية الفيتنامية دبلوماسيون ثوريون حقيقيون، فهم لم يكونوا فريقاً مترفاً غريباً عن جسم الثورة بل كانوا فريقاً ملتزماً وجزءاً متفاعلاً داخل المؤسسة الثورية ولم يكن يعيهم فقرهم أو اصفرار وجوههم أو تواضع مظهرهم الشخصي العام. كما أنهم لم يكونوا محكومين بعقدة النقص تجاه الاسماء الأمريكية الالامعة.. بل كانوا يحملون كبرياء قومياً ملحوظاً (ص ١٧٤).

- حافظ الفيتناميون في تجربتهم الأخيرة على مستوى التفاوض على قدم المساواة مع المرتبة الدبلوماسية لوفد العدو المفاوض ومستواه التفاوضي، بعد أن كانوا في مراحل سابقة يتزاحمون على من يجلس على طاولة المفاوضات!!

- استندت الدبلوماسية الفيتنامية إلى امكانيات بشرية ومادية وطبيعية هائلة مؤاتية مما أتاح للقيادات العسكرية والسياسية ترجمتها إلى عوامل قوة.

لقد استثمر الفيتناميون - ما على أرضهم من امكانيات، من أكبر سلسلة جبلية حتى أصغر شجرة (ياسو) للضغط على المفاوض الأمريكي في باريس...

انها دروس يضعها (علي فياض) أمام المفاوض العربي.. ولا غنى عن قراءة الكتاب، فقيه من المفصل والتكتيكات التي اتبعت من قبل الوفود المتفاوضة خلال مراحل (تحرير فيتنام) التي استمرت أكثر من ربع قرن، ما يمكن (اسقاطه) أو الاستفادة منه، في المعركة السياسية التي تدور الآن على الجبهة الفلسطينية ■

يستمر معظمهم الى اللجنة، التي وضعت تقرير (البناء من اجل السلام).

ان الاضافات الامامية التي طرأت على سياسة الحرب الجمهوري تجاه الشرق الاوسط، قد جاءت نتيجة لحرب الخليج وللعدوان السافر الذي شنته ادارة بوش ضد العراق، بهدف استثمار الهيمنة الشاملة التي نتجت عن نهاية الحرب الباردة، ولكسب الحرب الاقتصادية العالمية بالسيطرة المطلقة على نفط العالم. وقد وظف بوش الشرعية الدولية بخبث ودهاء لصالح اطماعه التوسعية واهدافه العدوانية. ومع اعلان وقف اطلاق النار، جاءت مبادرة بوش في خطاب للعالم في اذار ١٩٩١ حول قضية الشرق الاوسط، والتي اعتمدت على قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام وضمان الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. والتي كانت المقدمة التي ادت الى فرض مسيرة التسوية الراحنة، التي تسميها امريكا مسيرة السلام.

لقد سبق انعقاد مؤتمر مدريد بشروط المجحفة الى الشعب الفلسطيني وقضيت العادلة، دفع الفلسطينيين الى المشاركة والمبور في الممر الاجباري، بأمل القدرة على تحسين شروط هذه المشاركة من جهة، وتقليل الخسائر من جهة ثانية، وتكريس ما احتوته رسالة التنظيمات الامريكية ورسالة الدعوة الى المؤتمر من ايجابيات في هذه المرحلة الصعبة، خاصة وان كل الدول المعنية في المنطقة، استجابت بشكل متهاك الى تلبية الدعوة لمؤتمر مدريد.

لقد استطاعت الادارة الامريكية، تجميع الاطراف المعنية جميعها في مؤتمر مدريد على اسم واحدة، هي قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام، اضافة الى ما احتوته رسائل التنظيمات لكل الاطراف، والتي تميزت بأنها كانت واضحة وصريحة ومعروفة للجميع. فقد جاء في رسالة التنظيمات الامريكية للوفد الفلسطيني المفاوض ما نصه (ان هذه التنظيمات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية، ولا تعترض او تتناقض مع قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، اضافة الى ذلك، لن يتم تزويد احد الاطراف بتنظيمات لا تعرفها جميع الاطراف الاخرى).

لقد استمر حوار الطرفان في مدريد وواشنطن خلال عهد شامير. وبدأت الجولة السادسة في عهد رابين، وهي تحمل نفس السمات الشاميرية بطريقة اكثر دبلوماسية. ولكنها اكثر خطورة. فقد حصل انعطاف واضح في السياسة الامريكية، وصل الى حد الانحياز الكامل لصالح الاطماع

الصهيونية التوسعية، وبما يتنافى مع تعهدات امريكا نفسها، سواء التي جاءت على لسان الرئيس بوش في اذار ١٩٩١، والتي تحدث فيها عن الامن، الذي لا يمكن ان يتحقق بدون تحقيق السلام، والذي لا يمكن بدوره ان يتحقق دون تحقيق العدالة.

لقد كشفت الدورة السادسة للمفاوضات والتي لا تزال مستمرة، عن وجود تظلمات خاصة للوفد الاسرائيلي، تتناقض مع ما جاء في رسائل التنظيمات لكل الاطراف العربية. فقد اصبحت الاسس التي على اساسها يتم التفاوض مادة للتفاوض، مما يقوض كل العملية من اساسها، ما لم تحترم امريكا تعهداتها، وتلتزم بدور الوسيط، الذي عليه ان يضبط على الطرف الذي يخالف الاسس. لقد دخلت "اسرائيل" في العملية، وهي تعرف ان رسالة التنظيمات الامريكية للفلسطينيين، قد تضمنت النص التالي: (تعتد الولايات المتحدة بآن هذه العملية، يجب ان تخلق علاقة تبادلية جديدة، بحيث يستطيع كل من الفلسطينيين والاسرائيليين ان يحترم كل منهما امن الآخر وهويته وحقوقه السياسية، وتعتقد ان الفلسطينيين يجب ان يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية، التي تمس حياتهم ومصيرهم. وفي هذا الصدد، وانسجاما مع السياسة الامريكية القائمة منذ زمن بعيد، فاننا لا نستثني الكونغرالية مع الاردن، كنتيجة ممكنة للمفاوضات حول الوضع النهائي).

هذا الموقف الامريكي الذي يعبر عن التزامه بالشرعية الدولية، وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالوصول الى مرحلة الدولة المتحدة كونفدراليا مع الاردن كمرحلة نهائية، تجعل التطلع نحو البيت الابيض بانتظار اتخاذ اجراءاته وممارسته واجباته. ان الدخان الابيض الذي كان من المنتظر انبعث عن الجولة السادسة من المفاوضات، جاء حالك السواد، مليئا بالمواقف الامريكية الحاكمة على الشعب الفلسطيني، والتي عبرت عنها المعلومات الواردة من اجواء الادارة الامريكية، وخاصة اجواء مجموعة تلاميذ كيسنجر، الذين يمكن الان بزماء عملية التسوية.

ان استخدام مسيرة التسوية كورقة انتخابية لصالح الرئيس بوش، باعتبارها احد نتائج عدوان (حفر الباطن) على العراق، توظف الآن بشكل استفزازي، من شأنه ان يدمر مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ان السياسة الخارجية التي تبناها بوش، والتي تفاخر، في خطابه في مؤتمر الحزب الجمهوري، باعتمادها على القوة لفرض السلام، تنذر بالخطر الشديد، الذي يتهدد شعبنا الفلسطيني في ظل موازين القوى الراحنة. لقد انتقد بوش

سياسة كارتو، التي اعتمدت على تحقيق السلام في العالم عبر الحوار. واعتبر انه استطاع تحقيق هذا السلام وفرضه على العالم الشيوعي عبر القوة، مما ادى الى تمزق المنظومة الاشتراكية وغرقها في بحر الحروب والقتال العرقي والطائفي والاقليمي... الخ. وان ما يطمح اليه رابين يعتمد على توجهات الادارة الامريكية، التي تعتقد انه (اذا كان لابد ان يكون هناك سلام، فانه يجب ان يكون مع اولئك الذين يريدون السلام، وليس مع اولئك الذين لا يريدون السلام). وعلى الرغم من مبادرة السلام الفلسطينية، التي اعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية، فان الانطباع الراسخ لدى الادارة الامريكية (ان منظمة التحرير الفلسطينية، لا يمكنها ان تكون شريكا يعتمد عليه في عملية السلام، لانها تضم فصائل عديدة، ولا يمكنها الاتفاق على توجه محدد او اتخاذ قرار سريع.. وتعود في الادارة الامريكية فكرة ان منظمة التحرير الفلسطينية، حقيقة، غير رغبة في السلام، ولكنها تريد دورا في المباحثات ليس الا. ويمكن امل الادارة الامريكية في خلق شرح سريع بين الفلسطينيين، ليمتلكوا من تجاوز المنظمة، لتحقيق استقرار اكبر على المدى البعيد).

ومن الملاحظ ان رابين وقبضته الحديدية، تتجه بشكل واضح لتصفية البندقية الفلسطينية المقاتلة في الارض المحتلة، كما ان امريكا تضغط بكل وسائلها للتخلص من فكرة الكفاح المسلح وادانتها، والترويج ضد استمرارها باعتبارها لا تجدي من جهة، وانها كانت السبب الذي جر المصائب على الشعب الفلسطيني. ولكن شعبنا وقيادته ومناضليه، يدركون انه ما كان للشخصية الفلسطينية، ان تبرز وان تتجسد، وما كان للانتفاضة ان تعبر بشكل اسطوري عن مشاعر الشعب بدون الكفاح الثوري المسلح وجذوته المتقدمة. ويرد شعبنا في الارض المحتلة وخارجها مقولة حركتنا الخالدة.. (ان شعبا يسقط خياره العسكري لتحرير الوطن وحمايته لابد ان يندثر).

من الواضح ان الهجمة الامريكية ضد منظمة التحرير الفلسطينية تستهدف تصويرها باعتبارها عقبة في طريق السلام. وهي تحاول اظهارها كذلك عبر النكوص المتتالي والتراجع المبرمج عن التعهدات التي قطعتها امريكا للوفد الفلسطيني، مما يدفع المنظمة للاعلان عن سقوط الخط الاحمر، وضرورة الانسحاب من النفق الاجباري المظلم الذي لا تلوح من نهايته اية بادرة ضوء او اثر او راحة لفلسطين او القدس. اننا كحركة تحرر وطني وكمجموعة تحرير وكوقد مفاوض يمثل ثورة عملاقة وانتفاضة جبارة،

ندرك ان الرقم الصعب الذي نمثله في المعادلة الراحنة، لا يزال يشكل حجر الاساس في كل مسيرة التسوية، وبه فقط يمكن لبوش ان يقول ان المسيرة على مايرام. وعليه فلن نكون في موقع المتهاك الذي اوصل غيرنا الى كامب ديفيد. علما ان ما يطرحه الاسرائيليون على وفدنا هو اقل من كامب ديفيد. ان بوش بحاجة لوجودنا في مسيرة التسوية، ونحن بحاجة ماسة التي تحقيق اهدافنا الراحنة، ونطالب بوش بالالتزام بتعهداته التي وردت في مبادرته وفي رسالة التنظيمات ورسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد.

لقد تزامنت الدورة السادسة للمفاوضات وما تحتويها من ضغوطات امريكية على وفدنا مع المشروع الاجرامي الجديد ضد العراق وضد الامة العربية بأسرها، والمتمثل في محاولة فرض التجزئة على العراق الشقيق الصامد. ان بوش الذي فشلت كل محاولاته السابقة بالعدوان الثلاثيني وبالحصار الذي تجاوز الستين الى تركيع الشعب العراقي البطل وقيادته الصلبة العنيدة. يريد بهذا المشروع الامبريالي الخطير العودة بالعالم الى مرحلة الاستعمار السافر وقوانينه الجائرة. وخطورة هذه المرحلة تكمن في توظيفها بغطاء الشرعية الدولية للعدوان. ان التحالف الثلاثي الامريكي - الفرنسي - البريطاني الذي يحاول استثمار نتائج العدوان الثلاثيني على العراق، لم يتوقف في مشروعه عند حدود مصلحة انتخاب بوش للرئاسة الامريكية، وانما سيتجاوزها بما يخدم مصالح النظام الامبريالي العدواني الجديد. ولن يسج من انياب هذا العدوان حلفاؤه في حفر الباطن، او من سيسكتون عن عدوانه الجديد على العراق وعلى الشعب الفلسطيني. ان محاولة بوش تجزئة العراق تحت غطاء الشرعية الدولية، يسير جنباً الى جنب مع محاولته فرض الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين كلها، بتكريس الحكم الذاتي كمرحلة نهائية للحل. وهو ما يرفضه شعبنا الفلسطيني الذي يقف بكل طاقاته جنباً الى جنب مع الشعب العراقي الصامد في تصديه للمشروع الامبريالي الجديد الهادف الى تكريس المزيد من التجزئة والتخلف والتبعية في الوطن العربي. اننا نعلن بأعلى صوتنا، صرخة فتح، صرخة العاصفة، صرخة الثورة حتى النصر، بالتصدي للمشروع الصهيوني الامبريالي على مستوى الامة العربية والامة الاسلامية.

(وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ مُّحْكِمٌ)

صدق الله العظيم ﷻ

وانها ثورة حتى النصر



للقدس موازين أخرى

(١)

من رأى منكم نخلة تنتحب؟ من شهد زيتونة تخاصم
زيتها خضرتها؟ من رأى فما يغادر شفتيه؟
ما بك يا نجوم العرب؟ تدخلين مرحلة الامريكان
"وزيت النجمة او الزيتون لا يضيء.. ويشهد حفر الباطن،
ان الحفرة لنا، ان اليباب والعقم الزمني لنا، رغم رجولة
تمارس في غرف مقفلة..

من رأى نخلة تنتحب؟ فليدخل في ذاته، عمره، ربما
اطبق اليد على اللغز الضائعة.

حفر الباطن، فاي شيء نخفيه، العظام بارزة، والبرميل
النفطي يسرع الى بيت الجميل في نيوجرسي، يمتد طويلاً،
يرتفع من فوق الحد العربي، الى سيارة في الشارع العريض
للس انجلس، ما ابشع حالتنا، نضيء بيوتهم السرية،
ونطفىء بيدنا ضوء الزيتون في بلادنا..

(٢)

لبصرة ميزان، ولسراييفو ميزاننا اخر، وللقدس
موازين اخرى، ويقولون اننا ذاهبون لنظام دولي جديد..
ممعت العدالة ذلك التعبير، فانفجرت غيظاً..

لسراييفو تاريخها، وذاكرتها الخصبة، ونظامهم الدولي
الجديد يمتد التاريخ، ويستقرز من كل ذاكرة خصبة،
فكيف اذا كانت الذاكرة مملوءة بالاسلام والمعنى الحضاري
الاخر، فتصريح القتل من النظام الدولي يصبح مباحاً
كطلوع صباح يوم جديد..

اما البصرة، فنظامهم الدولي الجديد، يعاقبها لانها
ترنرت شط العرب، فمن اباح لها المكان، ومن اباح لها ان
تكون لها عينان واذانان؟ وكيف لا تسألهم كيف تنام اذا
ارادت؟ وكيف تتوذا اذا صلت.

وعند القدس يكون للحكايات ابعاد وتفاصيل..
فالمدينة تاريخ، وحولها كانت بدايات الانسان في تعاظمه
مع القيم شرها وخيرها، وان كانت المدينة شاهد العدالة،
وشاهد الانسان في تزوع لها... القدس أم الوطن وخارطة
اكتماله، فكل مشوار بدون وصول للقدس، هو خطوة في
اللاوصول..
وكل قيمة لا تلاحظ التاريخ في جنباتها، لا تكون الا
قيمة رديئة..

والقدس هي الشاهد الملك، على النظام الدولي
الجديد، على معاييرهم، وعلى اخلاقهم ومعانيهم.. القدس هي
المعيار عليهم قبل ان تكون معياراً علينا في هذه اللحظة
المتروعة بالحزن الثقيل..

اين تذهب الاوطان، من اين تأتي الاوطان، انها
الاسئلة الوجيه التي ترشح من مسامات النظام الدولي
الجديد، الذي يريد ان يضيفنا الى قائمة الهنود الحمر،
ولتلك الاوجاع التي خلفها الشره الابيض لحظة امتصاصه
لدماء الشرق وشعوبه، اه ايها الشرق.. انك البرميل
المثقوب، والبرميل المسروق، والتعب الذي ينبع من يدي
ابنائنا، قبل ان ينبع من وجع الطغاة والطامعين..
لماذا كان الانتصار لسلوفانيا.. وتترك طفلة البومسة
تفرق بدمايتها..

لماذا يكون لبصرة طائرات الشبح تسترق دقات
انفاسها.. وتستطلع ملامح الاطفال لحظة ذهابهم الى طاولة
المدرسة.

يا ابن البلاد.. هو الوطن يحنو عليك، ان لمست
نبضاً واتيت اليه.. ان كنت انت انت، يسقط قول النظام
الجديد، على اعتبار خطوتك القوية.. وان اغمضت
عينيك، قلن يتورعوا عن مرقة الاحلام من كل القلوب ولن
يتروكوا ولو غلبه كار تضيء سراجاً بسيطاً..

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص. ب. 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599